العلاقات السورية الأمريكية منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001م

صداح الحباشنة*

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقات الأمريكية – السورية، وتحليلها، وتفحصها منذ أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001م في موضوعاتها الرئيسة؛ من خلال الحديث عن المصالح، والخلافات بين كلا الطرفين فيما يتعلق بتلك القضايا.

وباستخدام المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي، فقد بينت الدراسة ما يلي:

أولاً: الملاحظ، أن العلاقات السورية الأمريكية منذ أحداث (11/ أيلول/ 2001م)، وصلت إلى مرحلة من التوتر غير المعهود في تاريخ العلاقات ما بين البلدين، وقد زادت حدة التوتر في العلاقات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ومن ثم بعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

ثانياً : أنه مع ازدياد الضغوط الأمريكية على سوريا؛ فقد استطاعت إلى جانب الدعوة إلى الحوار مع الولايات المتحدة أن تتبع عدة خطوات استهدفت الالتفاف على الضغوط الأمريكية، بعضها يرتبط بقضايا خارجية، والأخرى بقضايا داخلية.

ثالثاً : **هناك الكثير من القضايا العالقة في العلاقات السورية الأمريكية،** مثل الأزمة السورية الأمريكية حول العراق، مسائل الفصائل الفلسطينية، ملف الأسلحة السورية، والملف اللبناني، والدعم السوري لحزب الله، وعملية السلام السورية الإسرائيلية، والعلاقات السورية الإيرانية.

رابعاً : صحيح، أن إدارة أوباما قد تبنت مبدأ الحوار في التعاطي مع سوريا بدلاً من موقف إدارة جورج دبليو بوش التي كانت قائمة على المواجهة، والتصعيد والمقاطعة، إلا أنه ما تحقق هو بدايات متواضعة لتحسين العلاقات، حيث ثمة مطالب سورية لم تتحقق حتى اللحظة، كرفع العقوبات، وشطب اسمها من لائحة الدول المؤيدة للمنظمات الإرهابية، أضف إلى ذلك: تبني الإدارة الأمريكية للاتهامات الإسرائيلية الأخيرة التي اتهمت سوريا بنقل صواريخ سكود إلى حزب الله.

The American-Syrian relationship since September 11

Attacks

By Dr. Saddah Habashneh

The aim of this study is to examine and analyze the main subjects of the American-Syrian relationship since September 11th 2001 attacks in terms of areas of agreement and dispute. The study has used a historical-descriptive-analytical approach and it concluded: First, the relations between the two countries have witnessed an unprecedented tension after September 11, particularly after the American occupation of Iraq and the assassination of the Lebanese Prime Minister Rafic Hariri. Second, Syria has faced the accelerating American pressures with invitation for dialogue with USA and attempts to circumvent these pressures which concentrated on national and foreign issues. Third, themes of profound dispute between the two countries include the occupation of Iraq, the Palestinian resistance militias, Syrian military buildup, the Lebanese matter including the Syrian support of Hezbollah, the Syrian-Israeli peace process and Syrian-Iranian relationships. Fourth, during the Bush Presidency, the relations witnessed tension, escalate and economic boycott, while Barak Obama policy seems to have adopted dialogue in dealing with Syria. What have been achieved so far is positive to improve the relation between the two countries. Yet, there are some Syrian demands that have not come to fruition including the lift of the sanction, crossing it out of the pro-terrorism states and the American adoption of Israel allegations that Syria has provided Hezbollah with Scud missiles.

Key words: American-Syrian relationship, 11 September Attacks, matters of dispute in the American-Syrians relationships, Barack Obama.

المقدمة

لقد وصلت العلاقات السورية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م إلى مرحلة من التوتر غير المعهود في تاريخ العلاقة بين البلدين، وتميزت بتصعيد اللهجة الأمريكية ضد سورية، وإطلاق التهديدات في مختلف التصريحات الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين، بدءاً بتصريحات ريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية الأمريكي الذي هدد سوريا بإمكانية قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضدها، ثم تصريحات مساعد وزير الخارجية جون بولتون الذي أضاف سوريا إلى دول محور الشر، ثم أعقب ذلك كله قرار الكونغرس الأمريكي الذي صادق عليه الرئيس فيما بعد، بعدم إعطاء السوريين تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة، ثم أعقبه قانون محاسبة سوريا.

ولقد كانت سوريا تتخوف من أحداث (11 /أيلول/2001م) وانطلاقا من تخوفها هذا، ورغبتها في تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة قدمت تعاوناً إستخباراتياً ملحوظاً في الحرب ضد الإرهاب؛ لكن هذا التعاون لم يسفر إلا عن تجميد قانون محاسبة سوريا وذلك لفترة محدودة.

وجاءت الحرب الأمريكية على العراق، وقد وضعت سوريا كل ثقلها في معارضة الحرب، وحاولت الاندفاع بكل ثقلها خلف مواقف الدول الرافضة للاحتلال، ولم تمهل الولايات المتحدة السوريين وقتاً طويلاً بعد احتلال العراق؛ فقد بدأت الضغوط والاتهامات والرسائل من واشنطن ضد سوريا. وقام وزير الخارجية كولن باول بحمل جملة من المطالب الصارمة والواضحة إلى سوريا، وقد حاولت القيادة السورية تحقيق بعض هذه المطالب إلا أن هذه أيضاً لم يشفع لها للوصول إلى الرضا والارتياح الأمريكي؛ حيث تم التصديق على قانون محاسبة سوريا، واستعادة سيادة لبنان من قبل الرئيس الأمريكي في (11/مايو/2004م)، ثم تعزيز وتوسيع العقوبات التي تضمنها القانون مرتين في عامي (2006 و2007م)، ثم تجميد أصول وودائع سورية، وحظر تصدير المنتجات إلى سوريا، وذلك في (8/مايو/2008م).

وفي السياق ذاته، جاء صدور القرار 1559 بسبب التدخل السوري للتمديد لرئيس الجمهورية اللبناني إميل لحود والذي طالب سوريا بالخروج من لبنان.

ثم زادت هذه الضغوطات بعد مقتل رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري. وعلى الرغم من انسحاب القوات السورية من لبنان، إلا أن الولايات المتحدة قامت بفتح ملفين آخرين يتعلقان بالضغط لتنفيذ الشق الثاني من قرار مجلس الأمن رقم 1559 المتعلق: بنزع سلاح حزب الله، والملف الآخر يتعلق بالتعاون مع لجنة التحقيق الدولية الخاصة باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

من ناحية أخرى، من الملاحظ أن العلاقات السورية الأمريكية شهدت تحسناً عقب تولي إدارة أوباما السلطة، إلا أن ما تحقق بدايات متواضعة لتحسن العلاقات إذ لم يتحقق على أرض الواقع شي ملموس سوى قرار إعادة السفير الأمريكي إلى دمشق، ومنح تراخيص التصدير المتعلقة بقطع غيار الطائرات المدنية إلى سوريا، وثمة مطالب سورية لم تتحقق حتى الآن: كرفع العقوبات، وشطب أسمها من لائحة الدول المؤيدة للمنظمات الإرهابية، حيث قام الرئيس أوباما بتمديد العقوبات الاقتصادية على سوريا في عامي (2009 و 2010م).

أهداف الدراسة وأهميتها :

تهدف الدراسة إلى بحث العلاقات السورية الأمريكية، وتحليلها، وتفحص موضوعاتها الرئيسة، والبحث في أهم التطورات والأحداث والمراحل التاريخية التي مرت بها، وخاصة منذ أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001م، ثم احتلال العراق عام 2003م، ومقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. كما تتناول الدراسة أهم القضايا العالقة بين الدولتين، والضغوط الأمريكية التي مارستها على سوريا، وكيف استطاعت سوريا التعامل مع هذه الضغوط. كما تهدف الدراسة إلى التنبؤ بالاحتمالات، والتطورات المستقبلية لهذه العلاقة؛ وبخاصة بعد وصول الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض.

وتنبع أهمية الدراسة من عدة أمور. أولاً: كونها تبحث السياسة الأمريكية في منطقة مليئة بالتوترات، والصراعات المختلفة، وبعلاقتها مع دولة مثل سوريا التي لا يمكن إنكار دورها المؤثر في المنطقة؛ لما تمتلكه من أوراق في العراق ولبنان والساحة الفلسطينية، ولعلاقتها بحزب الله وحماس وإيران. ثانياً : متابعتها لمعظم التطورات المهمة في العلاقات مابين الدولتين، والشكوك المتبادلة بينهما وفق نمط فكري وأيديولوجي يروج له إقليمياً ودولياً. ثالثاً : إنه لم يكتب عن هذا الموضوع بصورة علمية منهجية، ووفق الإطار الكلي للعلاقات المتأزمة بين البلدين. ويأمل الباحث أن يقدم صورة متكاملة نسبية لحقيقة هذه العلاقات. رابعاً: إن هذه الدراسة قامت بتسليط الضوء على تطور العلاقة بين الدولتين، مما يساعد في إثراء موضوع الدراسة، وفتح المجال أمام الدراسة للبحث في جوانب أخرى.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول: إشكالية العلاقة السورية الأمريكية منذ أحداث (11/ أيلول/ 2001م)، وإدراج سوريا على خريطة الأهداف الأمريكية بمؤشرات تدل على أنها ستكون المحطة التالية بعد العراق، وذلك بعد وضعها على قائمة الدول التي "تشجع وتحث على الإرهاب"، بسبب مواقف سوريا المعادية لإسرائيل، ومحاولتها إعاقة مصالحها الحيوية في المنطقة العربية، كما تدعي واشنطن. فكانت السياسة السورية تجاه الاحتلال العراقي، ووجودها في لبنان قد أعطى الولايات المتحدة الفرصة لتوجيه العداء والضغط عليها. ثم جاء اغتيال الحريري في (2005/2/14م)؛ ليقدم للولايات المتحدة المبرر لابتزاز سوريا وتهديدها عن طريق: تكثيف الضغط السياسي والاقتصادي عليها.

وسيتم التركيز على فترة ولاية الرئيس باراك أوباما حيث من الملاحظ، أن هذه العلاقات شهدت تحسناً، إلا أن ما تحقق هو بدايات متواضعة لتحسين العلاقات إذ لم يتحقق على أرض الواقع شيء ملموس، سوى قرار إعادة السفير الأمريكي إلى دمشق، ومنح التراخيص المستعملة لقطع غيار الطائرات المدنية إلى سوريا، وثمة مطالب سورية لم تتحقق حتى اللحظة؛ كرفع العقوبات، وشطب اسمها من لائحة الدول المؤيدة

للمنظمات الإرهابية، خاصة بعد أن جدد الرئيس باراك أوباما تمديد العقوبات المفروضة على سوريا لمرتين في عامي (2009 -2010م)، علماً بأن هذه العقوبات فرضها سلفه الرئيس دبليو جورج بوش في عام 2004م. كما أن الإدارة الأمريكية قد تبنت الإدعاءات الإسرائيلية التي اتهمت سوريا بإرسال صواريخ سكود لحزب الله.

منهج الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على الإطار العلمي الذي يستفيد من عدة مناهج وأطُر علمية في الوصول إلى حلول علمية لمشكلة الدراسة، لذا سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يساعد على معرفة، وتطور العلاقات السورية الأمريكية، ومن ثم تحليلها ضمن سياقها التاريخي لتعزيز دراسة حالتي التقارب والتباعد في العلاقات السورية الأمريكية، من خلال بيان عوامل التقارب والتباعد وتحليلها لمعرفة أثرها على تلك العلاقات. وأيضاً، فقد تم اختيار المنهج الوصفي، والذي سيسهم في وصف وتحليل طبيعة وتطور العلاقات السورية الأمريكية، والمتغيرات المؤثرة على تلك العلاقات على المستويين الإقليمي والدولي، وأهم المتغيرات الإستراتيجية التي حددت العلاقة بينهم.

أسئلة الدراسة:

تدور أسئلة الدراسة حول سؤال محوري يحتوي على مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي كما يلي: ما أسس ومرتكزات العلاقات السورية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م في موضوعاتها الرئيسة، وما هي مؤشراتها المستقبلية؟

أولاً: لمحة تاريخية موجزة عن العلاقات السورية الأمريكية.

ثانياً: العلاقات السورية الأمريكية بعد أحداث (11 أيلول 2001م).

ثالثاً: أهم القضايا والملفات العالقة في العلاقات السورية الأمريكية:

أ. الأزمة السورية الأمريكية حول العراق.

ب. مسائل الفصائل الفلسطينية.

ج. ملف الأسلحة السورية.

د. الملف اللبناني والدعم السوري لحزب الله.

ه. سوريا وعملية السلام مع إسرائيل.

و. العلاقات السورية الإيرانية.

رابعاً: كيف تعاملت سوريا مع الضغوط الأمريكية.

خامساً: العلاقات السورية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما.

سادساً: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السورية الأمريكية.

أولاً- لمحة تاريخية موجزة عن العلاقات السورية الأمريكية:

سيبحث هذا الفصل إشكالية العلاقات السورية الأمريكية في مسيرتها التاريخية المتمثلة في: حالتي المد والجزر بين البلدين وبشيء من الإيجاز، لإعطاء صورة موجزة عن هذه العلاقات، من خلال الحديث عن بعض الفواصل والمتغيرات الهامة على المستويين الإقليمي والدولي.

لقد استقبل السوريون والعرب وشعوب العالم الأخرى بتفاؤل وبآمال عريضة الرسالة الأمريكية الداعية إلى: حق الشعوب في تقرير مصيرها التي عبرت عنها مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون بنقاطه الأربعة عشر التي أعلنتها في (8 كانون الثاني / يناير عام 1918م).

وفي (20 آذار / مارس 1919م). اقترح الرئيس ويلسون إرسال لجنة ثلاثية تضم ممثلين عن كل من: فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة إلى سوريا ولبنان والأردن وفلسطين؛ لاستطلاع آراء أهلها، ومعرفة رغباتهم الحقيقية. وعلى الرغم من معارضة بريطانيا وفرنسا لهذا الاقتراح، أصر الرئيس ويلسون على ذلك وبالفعل شكل لجنة أمريكية سميت لجنة (كنج كراين) مكونة من عضوين بارزين، هما: سي كينج وتشارلز كراين.

أمضت لجنة كينج – كراين شهرين في المنطقة، وعقدت اجتماعات مع الأهالي و المسؤولين من الفئات كافة، وتلقت عرائض بلغ عددها نحو 1800 عريضة، ثم وضعت تقريرها ورفعت نسخة منه إلى مؤتمر الصلح، وأخرى إلى الرئيس ويلسون [1].

وجاء في التقرير: أن رغبة معظم السكان المطالبة بالاستقلال النهائي، مع رفض اتفاقية سايكس بيكو. وإذا لم يكن هناك بد من الانتداب فتفضيل الولايات المتحدة على غيرها من الدول.

واجه تقرير لجنة كنج - كراين معارضة شديدة من ثلاث قوى هي: بريطانيا وفرنسا والحركة الصهيونية؛ وذلك لتعارضه مع مخططات وأهداف كل منها في المشرق العربي. وقد مارست هذه القوى ضغوطاً شديدةً على الرئيس ويلسون؛ الأمر الذي اضطره إلى إهمال التقرير، وصرف النظر عنه.

من ناحية أخرى، أثناء انعقاد مؤتمر الصلح. كان الوفد الأمريكي معارضاً بداية الأمر المطالب والأطماع الصهيونية، وغير مؤيد لبريطانيا في سعيها لتأمين الموافقة

الدولية على وعد بلفور وتكليفها مهمة تنفيذه. وقد نبه أحد مستشاري الوفد الأمريكي إلى: أن إنشاء دولة يهودية في فلسطين يناقض مبادئ الرئيس ويلسون، وخصوصاً حق تقرير المصير، وأن اتفاق سايكس _ بيكو يناقض تلك المبادئ أيضاً. بعدها جاء التغير السلبي الأول في السياسة الأمريكية تجاه العرب ممثلاً في: القرار المشترك الذي اتخذه مجلس الشيوخ والنواب في (11/أيلول/1922م) بتأييد وعد بلفور. ومنذ ذلك الحين استمرت السياسة الأمريكية تبتعد عن مبادئ الرئيس ويلسون، وتقرير لجنة كينج كراين، وتقترب أكثر فأكثر من البرنامج الصهيوني عبر تأييدها لوضع وعد بلفور موضع التنفيذ، ولفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية.

وما أن حلت فترة الأربعينيات، حتى أدخل البرنامج الصهيوني في برنامج الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة: الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، عندما أقرّا ما عرف بـ "برنامج بالتيمور" الذي أعلنت فيه لأول مرة تطلعاتها إلى بناء دولة يهودية، وليس مجرد وطن قومي في فلسطين[2].

وعلى الرغم من ذلك، عندما أعلنت الولايات المتحدة الحرب على دول المحور أيد الكثير من السياسيين السوريين، ومنهم الرئيس شكري القوتلي الحرب على دول المحور. وكان هذا الإعلان سبباً في دخول سوريا مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945م، والمشاركة في تأسيس هيئة الأمم المتحدة، حيث طالبت الولايات المتحدة فرنسا إخراج قواتها من سوريا.

وحقيقة الأمر، كانت بداية القطيعة والتوتر في العلاقات السورية – الأمريكية عندما بدأت غيوم الحرب الباردة تلبد أجواء العلاقات الدولية، وكان الهاجس الأول للولايات المتحدة هو: العمل على احتواء الخطر الشيوعي ممثلاً في الإتحاد السوفيتي.

وفي هذا الإطار، طرح الرئيس الأمريكي أيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس أفكاراً كانت أهمها: فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط، ثم ما عرف بـ "مبدأ أيزنهاور" الذي صدر عام 1957م.

قبيل إعلان هذا المبدأ، كان قد تم تشكيل حلف بغداد في محاولة لزج المنطقة في أتون الحرب الباردة، والعودة بها إلى التبعية للغرب. وقاومت مصر وسوريا سياسة حلف بغداد، ومبدأ أيزنهاور. وقد تعرضت سوريا نتيجة لذلك؛ لضغوطات وتهديدات كبيرة سواء من الدول الأعضاء في حلف بغداد، أو من الولايات المتحدة. إلا أنها صمدت في وجه هذه الضغوطات على الرغم من إنزال القوات الأمريكية في لبنان عام 1958م، وتحريك القوات التركية على حدودها الشمالية. وردت سوريا ومصر على السياسات الغربية بإعلان وحدتهما عام 1958م؛ لتعزيز سياستهما القومية المستقلة، وقرارهما السير في ما عرف بـ:" سياسة عدم الانحياز" وتوثيق علاقتهما

مع الإتحاد السوفيتي الذي استجاب لطلبات مصر وسوريا بشراء أسلحة شرقية، وأبدى تفهماً ودعماً لسياستهما الاستقلالية.

وقد زادت حدة التوتر في العلاقات السورية الأمريكية عام 1967م عندما شنت إسرائيل عدواناً واسعاً على كل من: مصر وسوريا والأردن، والذي احتلت إسرائيل خلاله سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان؛ الأمر الذي دفع دولاً عربية عدة، وفي مقدمتها سوريا، إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة التي أيدت هذا العدوان. وإلى توثيق علاقاتها في المقابل مع الإتحاد السوفيتي الذي ندد بالعدوان الإسرائيلي، وسارع إلى تقديم الدعم والمساندة العسكرية للدول العربية داعياً إلى: وجوب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة [3].

مع بداية السبعينيات، وتحديداً حين تسلم الرئيس حافظ الأسد السلطة في (تشرين الثاني/نوفمبر 1970م)، بدأت العلاقات السورية الأمريكية تتسم بالتقلب الشديد. فبعد حرب تشرين 1973م، التي ساعدت على تحسن الموقف العربي بصفة عامة، والموقف السوري بصفة خاصة، عادت العلاقات غير الرسمية بين دمشق وواشنطن. ونجح "هنري كيسنجر" في عقد اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية – الإسرائيلية.

إلا أن العلاقات ما لبثت أن تردت، أثر رعاية واشنطن اتفاق "كامب ديفيد"، حيث رفضت سوريا هذه الاتفاقية، ونددت برعاية الولايات المتحدة لاتفاق السلام المنفصل.

ثم التقى الرئيس جيمي كارتر في جنيف الرئيس السوري، يومي التاسع والعاشر من مايو 1977م، تمهيداً لمؤتمر جنيف الدولي. ثم صدر بيان عن البيت الأبيض، يؤكد: أن لسوريا دوراً مهماً في المنطقة، وأن الرئيسين تباحثا في طبيعة عملية السلام، ومدلول القضية الفلسطينية، ضمن إطار التسوية الشاملة، وتمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف[4].

وقد تدهورت العلاقات تماماً بين دمشق وواشنطن، بعد الغزو الإسرائيلي على لبنان في (يوليو/1982م). وازدادت سوءاً؛ حينما استخدمت مندوبة الولايات المتحدة في (8/ يونيو/1982م) حق النقض الفيتو ضد قرار يفرض: إجراءات ملائمة على إسرائيل إذا لم تتوقف عن عمليتها العسكرية، في غضون ست ساعات، وإذا لم تسحب قواتها من لبنان، من دون شروط[5].

إلا أن العلاقات السورية - الأمريكية اتخذت منحنى مختلفاً تماماً، بعد مشاركة القوات السورية في قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة على العراق بعد دخولها الكويت، عام 1990م. وبعد حرب الخليج الثانية اشتركت سورية في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، وذلك بإجراء مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لأول مرة

وبرعاية أمريكية. واستمرت المفاوضات لمدة أربع سنوات ونصف، ولكنها انهارت في شهر (آذار/1996م)، واستؤنفت المفاوضات في كانون الثاني عام 2000م، ولكنها فشلت نتيجة التعنت الإسرائيلي.

وبعد هذا التاريخ تعقدت، وتأزمت العلاقات بين سوريا وواشنطن. وكان التوتر والتهديد السمة الغالبة للعلاقات السورية الأمريكية، والتي تسير سياستها إسرائيل عن بعد [6].

ثانياً: العلاقات السورية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م.

لقد أعطت أحداث (11/ أيلول/ 200م) مزيداً من القوة للعناصر داخل الإدارة الأمريكية (المحافظون الجدد) التي كانت تعارض السياسة الأمريكية التقليدية في المنطقة، ودعوتها للتركيز على مكافحة الإرهاب. فكان التعاون ضد القاعدة قد شكل تبريراً جديداً لمواصلة التعامل بين الولايات المتحدة وسوريا؛ لأن مساعدة سوريا كانت كبيرة، حسبما ذكره مسؤول أمريكي، "وساعدت على إنقاذ حياة أمريكيين" [7].

وكان ذلك السبب وراء عدم ذكر اسم سوريا في خطاب الرئيس بوش في كانون الثاني عام 2002م في قائمة "محور الشر". غير أن تعاون سوريا ضد القاعدة، لم يعوض عن دعمها لتنظيمات أخرى مثل: حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، التي تعدها واشنطن أهدافاً ذات أولوية في سياستها ضد الإرهاب.

وعندما ضغط أعضاء الكونغرس الأمريكي في أيلول عام 2002م لتمرير "قانون محاسبة سورية" ومع تحضير واشنطن لغزو العراق؛ فقد زاد التهديد للنظام السوري؛ لأن هجوم المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية لم يكن موجهاً ضد النظام العراقي بشكل حصري، بل كان في عموميته يستهدف: إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط كله. وكانوا قد برروا مواجهتهم لبعض دول المنطقة بالحرب على الإرهاب، ولم يخفوا رغبتهم باستخدام القوة الأمريكية لخدمة إسرائيل، والسيطرة على إحتياطي النفط في المنطقة. فبقيت سوريا عقبة أخيرة في طريق إمبراطورية الشرق الأوسط الجديد كما يراها المحافظون الجدد [8].

فعلى الرغم من التعاون السوري مع الولايات المتحدة في مقاومة الجماعات الإرهابية بعد أحداث (11/ أيلول/ 2001م)، ولكنها كانت دائماً متهمة من وجهة نظر واشنطن في استمرار اشتعال الانتفاضة في فلسطين، ووقوفها خلف حزب الله في لبنان، ومسؤوليتها عن استمرار التعنت الإيراني بشأن الملف النووي. وفي سبيل ترجمة رؤيتها الأمريكية والبناء عليها، قدمت الإدارة الأمريكية جملة من الملفات العالقة التي رأت أنها تمثل: مطالب أو شروطاً مسبقة يجب على سورية أن تنفذها حتى تكون ضمن محور "الخير". ويمكن تلخيصها في عدة عناصر أساسية[9]:

1. توقف سورية عن التسلح تماماً، بل المطلوب الآن نزع ما يُسمى أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.
2. إيقاف ما تسميه واشنطن بالدعم السياسي والعسكري لحزب الله.
3. إنهاء العلاقات بين سوريا وحركة المقاومة الفلسطينية من زواياها كافة، بما فيها طرد قادة منظمات المقاومة الذين يعيشون في دمشق، وإغلاق مكاتبهم؛ لأنها كما تدّعي واشنطن، منظمات لجماعات إرهابية.
4. الضغط على سوريا في ملف "حقوق الإنسان"، وحماية "قيم الديمقراطية" وفق المفهوم الأمريكي له[10].

وحقيقة الأمر، لقد توترت العلاقات بين دمشق وواشنطن بشكل ملموس قبل الغزو الأمريكي للعراق خلال وجود سورية في مجلس الأمن الدولي بصفة عضو غير دائم، ووقوفها بشدة إلى جانب تفادي توجيه ضربة عسكرية ضد العراق. إلا أن سوريا وافقت على القرار الأمريكي الذي تبناه مجلس الأمن الدولي، القرار رقم 1441 الذي يجيز لها: حق استخدام القوة ضد العراق في حال رفض العراق التعاون مع فرق المفتشين الدوليين.

لكن التعاون الذي أبدته دمشق في التعامل مع واشنطن حيال العراق وقضايا إقليمية ودولية أخرى لم يرفع من أسهمها لدى الإدارة الأمريكية، ولم يرفع عنها وصمة مساندتها للإرهاب. ولم تكتفِ واشنطن عند هذا الحد من الضغط، بل راحت تتهم دمشق بعد سقوط بغداد بأنها تؤوي عناصر من النظام العراقي داخل أراضيها، وأنها تسعى لتطوير أسلحة دمار شامل، غير أن دمشق نفت ذلك رسمياً. ورغبة منها في إظهار التعاون [11]، قامت سوريا باتخاذ عدة خطوات إيجابية منها: تشديد السيطرة على حدودها مع العراق، واستقبال خبراء أمريكيين وعراقيين للتدقيق في حسابات المصارف السورية، والبحث عن الأموال العراقية. يأتي هذا في إطار المحاولة السورية لإثبات حسن النوايا، ولمحاولة إثناء واشنطن عن تطبيق العقوبات عليها. والتي حذر من تطبيقها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أثناء زيارته إلى سوريا في (أبريل/2003م) في حال لم توافق دمشق على المطالب الأمريكية، والتي ينبغي على دمشق تنفيذها ومنها على سبيل المثال: إغلاق مكاتب الفصائل الفلسطينية التي تتخذ من دمشق مقراً لها، وتخلي سورية عن دعمها لحزب الله في جنوب لبنان [12].

من ناحية أخرى، فقد رفعت واشنطن معارضتها عن قانون محاسبة سوريا، واستعادة سيادة لبنان في الكونغرس والذي صدّق عليه جورج دبليو بوش ليصبح قانوناً بتاريخ (11/ مايو/2004م) والذي ينص على ما يلي:

1. حظر تصدير السلع الأمريكية باستثناء الغذاء والدواء إلى سورية، أو استثمار رؤوس الأموال الأمريكية، أو عمل الشركات الأمريكية فيها.
2. تجميد الأرصدة والممتلكات التابعة للحكومة السورية في الولايات المتحدة.
3. تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وتحديد مجال السفر للدبلوماسيين في واشنطن أو نيويورك بخمسة وعشرين ميلاً من مقر أعمالهم.

كما نص المشروع على أن طبيعة السياسة التي ستتخذها الولايات المتحدة تجاه سوريا وهي كالتالي:

1. أن سوريا تتحمل مسؤولية كل الهجمات التي يشنها حزب الله، وباقي التنظيمات التي لها مقرات في سوريا. وعليه ستواصل واشنطن إدراج سوريا على لائحة الدول التي ترعى الإرهاب إلى أن تحدد موقفها تجاه حزب الله، والمنظمات الفلسطينية.
2. استعادة لبنان السيادة الكاملة ووحدة أراضيه، وبالتالي تصر الولايات المتحدة على ضرورة سحب سوريا لقواتها من لبنان. وعليه ستقوم الولايات المتحدة بإيقاف المساعدات الأمريكية لسوريا، وستعارض تقديم مساعدات دولية لها حتى تسحب قواتها من لبنان، وتوقف تطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الموجهة.
3. وقف بيع المنتجات الأمريكية ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري إلى سوريا. ويمكن أن يخول الرئيس بوش صلاحية فرض عقوبات إضافية.

وقد تضمن المشروع إعطاء الرئيس جورج دبليو بوش صلاحيات إضافية تسمح له ليس فقط بانتقاء العقوبات، بل وتعليقها والامتناع عن تطبيق العقوبات بالكامل أو جزئياً؛ إذا رأى أن ذلك قد يتعارض مع الأمن القومي للولايات المتحدة. وقد أحدثت هذه العقوبات ضرراً غير مباشر بالاقتصاد السوري خصوصاً في مجال الاستثمارات النفطية [13].

واتسم الرد السوري على هذه العقوبات بالمرونة والتشدد في نفس الوقت، فقد حرصت التصريحات السورية على تغليب لغة الحوار مع الولايات المتحدة، والرغبة في التعاون معها في كافة القضايا المشتركة.

ومن ناحية أخرى، أكدت سوريا على تمسكها بسياستها تجاه القضايا التي تعتبرها حيوية وتمس أمنها القومي، ومبادئها الأساسية، وأعلنت تحفظها على

المطالب الأمريكية المتعلقة بهذه القضايا. وقد عكس هذا الموقف تصريح وزير الخارجية السوري الذي أعلن عن: استعداد بلاده للتعاون مع واشنطن إذا كانت مطالبها معقولة، وتصب في خدمة استقرار الوضع العراقي والفلسطيني [14].

وعندما قامت إسرائيل بشن ضربة جوية ضد ما قالت عنه بمعسكر لتدريب الفلسطينيين في سورية في الخامس من شهر تشرين الأول 2003م، كانت الغارة الأولى من نوعها منذ ثلاثين عاماً؛ انتقاما لهجوم تفجيري شنته منظمة الجهاد الإسلامي في حيفا موقعاً ما يقارب العشرين قتيلاً [15].

والذي أزعج دمشق أكثر من الهجوم نفسه، هو رد فعل الولايات المتحدة الذي تراوح بين عدم الاهتمام، وبين التلميح بغارات أخرى قادمة ما لم تصحح سوريا من موقفها. بعد أن أوضح الرئيس جورج دبليو بوش بأن الغارة عمل دفاعي قائلاً "بأن: على الحكومة الإسرائيلية اتخاذ ما تراه من إجراءات لحماية نفسها"، ومعلناً في اليوم التالي أنه " سوف نعمل الشيء ذاته في مثل هذه الحالة" [16].

وقد أدى ذلك إلى التشكيك في نية الولايات المتحدة في التعامل السلمي مع سورية مع عقد المقارنة بين الغارة الإسرائيلية، وبين التصرفات الأمريكية، وموقفها تجاه سوريا، وبين موقفها تجاه العراق في عقد التسعينيات من القرن الماضي؛ فبالنسبة للعراق وجود قانون تحرير العراق، وبالنسبة لسوريا كان قانون محاسبة سوريا، واستعادة السيادة اللبنانية [17].

ولقد تم تعزيز، وتوسيع العقوبات التي تضمنها القانون مرتين في (2006م و 2007م)، ثم تجديد قرار تجميد أصول وودائع سورية وحظر تصدير بعض المنتجات إلى سوريا، وذلك في (8 مايو 2008م).

وفيما يتعلق باستخدام ورقة مجلس الأمن، فقد نجحت الولايات المتحدة وفرنسا باستصدار القرار رقم 1559 الذي طالب برحيل القوات الأجنبية عن لبنان، ويقصد بها ضمناً القوات السورية، بالإضافة إلى إجراء انتخابات رئاسية لبنانية نزيهة دون تدخل خارجي [18].

وفي (14/فبراير/2005) تم اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، حيث استغلت الولايات المتحدة ذلك، وقامت بتشكيل ضغطًا دوليًا كبيرًا على سوريا، حيث تعرضت لعزلة دولية وعربية شبه كاملة، بالإضافة إلى نجاح الولايات المتحدة وفرنسا باستصدار قراري مجلس الأمن رقم 1636و1680، وتقارير لجنة التحقيق الدولية التي حملت اتهامات صريحة لشخصيات سورية بتدبير الاغتيال، فضلاً عن اتهامها بعدم التعاون مع لجنة التحقيق الدولية [19].

كما أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تدرس اتخاذ المزيد من الإجراءات العقابية ضد سوريا، كما قامت بسحب السفيرة مارجريت سكوبي من دمشق. وبعد ذلك

مباشرة أعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر " أن السفيرة سكوبي اجتمعت قبل استدعائها إلى واشنطن للتشاور مع مسؤولين سوريين للتعبير عن قلق واشنطن العميق، وغضبها الشديد تجاه اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري" [20].

وفي (سبتمبر/أيلول/ 2007م) قامت إسرائيل بتنفيذ ضربة جوية ضد ما زعمت أنه مفاعل نووي سوري، حيث اتهمت سوريا الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل على ذلك، الأمر الذي نفته الولايات المتحدة .

والدليل على أن الولايات المتحدة نسقت مع إسرائيل؛ أنه تزامن مع هذه الضربة الإسرائيلية لسوريا اتهام الولايات المتحدة لسوريا بالتعاون السري مع كوريا الشمالية لبناء المفاعل النووي، بينما نفت سوريا ذلك.

كما وصف البيت الأبيض تعاون كوريا الشمالية مع سوريا بأنه "خطير" ودليل على امتلاكها برنامجاً نووياً عسكرياً [21].

وحقيقة الأمر، كان التوجه في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش تجاه سوريا يشكل منعطفاً خطيراً، لأن النظام السوري اعتاد على التأزم في العلاقات مع واشنطن بين الحين والآخر، واستمراره لفترات قصيرة، بسبب إرضاء واشنطن ببعض السياسات الأخرى مثل: التعاون الاستخباري بينهما الذي وصف آنذاك بأنه "من الطراز الأول"، وتصويت سوريا إلى جانب الولايات المتحدة حول العراق في مجلس الأمن، وإغلاقها مكاتب الإعلام التابعة لبعض المنظمات الفلسطينية في دمشق، والانسحاب السوري من لبنان، والتعاون مع اللجنة الدولية الخاصة بالتحقيق بمقتل رفيق الحريري. وكانت تأمل هذه الأخيرة بأن هذه الأعمال سوف تفهم كمؤشرات إيجابية، وتعوض عمّا لم يعمل. ورغم ذلك كله، فقد تصاعدت لهجة الخطاب الأمريكية ضد سورية [22].

ومما زاد من درجة الضغط على سورية آنذاك مجموعة من العوامل؛ ومن أهمها: الخطوات الإيرانية الذي أحدثه برنامجها النووي، وقرار ليبيا المفاجئ بالتخلي عن جهودها في ميدان أسلحة الدمار الشامل، وسعيها لإقامة علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة، وكذلك جهود عملية التسوية بين سورية وإسرائيل[23].

ومهما يكن الأمر، فلقد أفرزت أحداث 11 من سبتمبر، ومن ثم احتلال العراق أرضاً خصبة لنمو الشكوك المتبادلة بين سورية والولايات المتحدة لعدة عوامل ومنها: اتهامها برعاية الإرهاب، ودعمها لحزب الله، وسعيها لتطوير برنامجها لإنتاج الأسلحة الكيماوية، واتهامها بالتدخل السلبي في المسألة العراقية. وفي هذا السياق فإن سياسة التصعيد التي اتبعتها إدارة الرئيس جورج دبليو بوش. وكما يقول بعض المراقبين: "هو حلقة في سلسلة الذرائع التي ما انفكت تقيمها الولايات المتحدة على سوريا لأسباب ترتبط بإستراتيجيتها الجديدة في المنطقة، والمتمثلة بإعادة

تشكيل نظمها السياسية والثقافية بما يتلاءم ورؤيتها في رسم شكل جديد لعلاقات القوة في العالم، أو ما أصبح يعرف بتدعيم أسس النظام العالمي الجديد الذي تنفرد بت الولايات المتحدة بما تراه لحل المشكلات الدولية[24].

ثالثاً: أهم القضايا والملفات العالقة في العلاقات السورية الأمريكية.

حقيقة الأمر، أن هناك العديد من الملفات العالقة في العلاقات السورية الأمريكية، وتقوم الولايات المتحدة بين الحين والآخر بفتحها لتشديد الضغط على سوريا، ومحاولة إغلاقها وفقاً لأسلوبها في حل وإغلاق خلافاتهما، والسؤال الآن هو: ما هي أهم هذه الملفات العالقة في مجرى العلاقات السورية الأمريكية؟

أ- الأزمة السورية الأمريكية حول العراق.

عندما قررت إدارة جورج دبليو بوش غزو العراق عام 2003م، عارضت سوريا ذلك بشكل علني، وشعرت سوريا أن الولايات المتحدة تستهدفها بذلك؛ حيث أخذت الإدارة الأمريكية نهجاً أكثر تشدداً تجاه النظام السوري؛ وقد اتضح ذلك عندما أعلن أحد صقور الإدارة الأمريكية ريتشارد أرميتاج قبل احتلال العراق مباشرة أنه: " في حال تشدد النظام السوري، وعدم تعاونه معنا فليس من المستبعد قيام الإدارة الأمريكية بعمل عسكري ضد نظام الحكم السوري"[25].

ثم تبعه تصريحات وزير الدفاع رامسفلد، وبعد ذلك بول ولفوفيتر إضافة إلى تصريحات ريتشارد بير رئيس مجلس السياسة الدفاعية الأمريكية الذي أكد بوضوح: "أن سوريا ستصبح هدفاً عسكرياً محتملاً إذا تبين حيازتها لأسلحة دمار شامل عراقية". وقد كان من نتيجة ذلك وقف كافة تأشيرات دخول الرعايا السوريين إلى الولايات المتحدة الأمريكية [26].

كما اتهمت الولايات المتحدة سوريا بفتح ممرات آمنة لمتطوعين عرب أو أجانب عبر الحدود السورية العراقية، والتغاضي عن شحنات أسلحة تمر عبر الأراضي السورية للقوات العراقية. وهي الشحنات التي حددها وزير الدفاع الأمريكي بأجهزة رؤية ليلية، وصواريخ مضادة للدروع ذهبت إلى الجيش العراقي والمقاومة العراقية، وهو ما نفته دمشق في حينه. وفي أثناء العمليات العسكرية الأقل كثافة خاصة الأيام التالية مباشرة لسقوط بغداد زاد الإصرار الأمريكي على ضرورة إغلاق الحدود بين البلدين، والسيطرة التامة على حركة المسافرين من وإلى العراق بما في ذلك الذين يشتبه في أنهم من رموز النظام السابق والمطلوبين لما سمي بـ " العدالة الأمريكية" [27].

من ناحية أخرى، الملاحظ أنه بعد انهيار النظام العراقي بدت لغة التهديد الأمريكية لسوريا تتصاعد، فبعد يومين من احتلال بغداد طالب الرئيس جورج دبليو بوش سوريا: بعدم توفير مأوى لقادة النظام العراقي السابق على أي نحو، وتسليم من

هو على الأراضي السورية.

وفي هذه الآونة تم تسريب معلومات حول وقف واشنطن كافة الاتصالات الاستخباراتية مع دمشق، والتي بدت بعد أحداث (11/أيلول/2001م) في خطوة ضغط أخرى ذات طابع عملي ملموس.

ثم جاء التصريح الأخطر من كولن باول بعد يومين آخرين من تصريحات الرئيس جورج دبليو بوش ومضمونه: التفكير جدياً في توقيع عقوبات دبلوماسية، واقتصادية على سوريا في إشارة إلى القانون المعروف باسم قانون محاسبة سوريا.

وحقيقة الأمر، أنه مع تصاعد المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي، وتصاعد الانفلات الأمني، ودخول السياسة الأمريكية في العراق دائرة التخبط والورطة، دخلت الضغوط والتهديدات الأمريكية مرحلة جديدة أكثر خطورة، وقد مر ذلك بالمرحلتين التاليتين:

المرحلة الأولى: مرحلة استقطاب سوري للتعاون الطوعي وفقاً للخطط الأمريكية، وهو ما تمثل في زيارة كولن باول إلى دمشق في مطلع مايو 2003م حيث قدم ما سماه مطالب على دمشق أن تنفذها، وقد تضمنت تلك المطالب أربع مجالات وهي : إغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية الموجودة في دمشق، وإنهاء الدعم السياسي والمادي لحزب الله اللبناني، والانسحاب العسكري من لبنان، والتخلص من مخزون أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيماوية، والسيطرة الكاملة على الحدود السورية العراقية.

أما المرحلة الثانية فقد بدت ملامحها في عودة إدارة بوش مع مطلع سبتمبر 2003م التأكيد على أن الردود السورية على المطالب التي حملها باول لم تكن مرضية، بل أنها عكست إصرار سوريا، على عدم استيعاب التغييرات الإستراتيجية الكبرى التي حدثت في المنطقة. وبالتالي فإن تنشيط قانون محاسبة سوريا، وتوقيع عقوبات عليها يبدو أمراً منطقياً [28].

وبالفعل قام الرئيس جورج دبليو بوش في (2004/5/11م) **بالتصديق على قانون محاسبة سورية** بسبب ما تعتبره واشنطن عدم إيفاء دمشق بالتزامها فيما يخص التعاون لمنع تسلل مقاتلين إلى العراق عبر أراضيها، وعدم إغلاقها مكاتب التنظيمات الفلسطينية والإسلامية المتطرفة.

ومجمل القول: بأن السلوك السوري إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق كان ينم عن معارضة حقيقية للحرب على أمل إغراق واشنطن في مستنقع العراق، والرغبة في إكساب نظامه مزيداً من الشرعية. فقد أكد الناطق باسم الخارجية السورية: أن سورية: "اختارت أن تكون إلى جانب شعب العراق الشقيق الذي يواجه غزواً غير مشروع وغير مبرر، حيث ترتكب بحق هذا الشعب الصامد كل أنواع الجرائم ضد الإنسانية" [29].

ولكن هذا الوضع لم يرض واشنطن مما أدى إلى اتساع الفجوة بينهما، وازدياد الضغوط الأمريكية على سورية، إما بفتح ملفات عالقة قديمة، أو محاولة إضعافها إقليمياً ودولياً، أو التدخل في شؤونها الداخلية، بمسلسل ضغوط مستديمة.

ب- مسائل الفصائل الفلسطينية

تتهم الولايات المتحدة سوريا بإيواء جماعات فلسطينية تصفها أمريكا بالمنظمات الإرهابية. وقد طرح ما يمكن تسميته "مسألة الفصائل الفلسطينية في سوريا" في الخطاب السياسي الأمريكي بشكل ملح مع بداية الألفية الثالثة، حيث اتخذت قيادات عشرة فصائل فلسطينية من سوريا مقراً لها[30] .

وأصبحت القيادات الخارجية، أو المكتب السياسي لحماس في دمشق بعد أن أبعدت من الأردن منذ (أغسطس/آب 1999م)، كما توجد فيها قيادات فصائل فلسطينية أخرى مثل: د. رمضان شلح الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني. وكذلك أحمد جبريل أمين عام ومؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) [31].

من ناحية أخرى، شكلت أحداث (11/سبتمبر/2001م) تحولاً في موقف الولايات المتحدة من التنظيمات الفلسطينية المقيمة في سوريا. وقد تم وضع لائحة تضم بعض التنظيمات وصفتها أمريكا بالجماعات الإرهابية، ومن بين من ضمت اللائحة: حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) .

وتتهم أمريكا دمشق بأنها وراء الانفجار الذي وقع بتل أبيب في بداية (أبريل/ نيسان/ 2003م). كما ترى واشنطن أن وتيرة الانفجار في سنتي (2002م و2003م) كان بتحريض من دمشق. كما تتهم واشنطن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) بتدريب أعضاء من كتائب الأقصى والجهاد الإسلامي الفلسطيني قرب دمشق. أما دمشق فتؤكد أن الفصائل الفلسطينية لديها تحتفظ فقط بمكاتب إعلامية. وبعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول لدمشق في (مارس/أيار/ 2003م)، أقر الرئيس بشار بأن سوريا وافقت على تحديد نشاط هذه الجماعات. وتخفيفاً للضغط على دمشق أعلنت الفصائل إغلاق هذه المكاتب. كما امتنع القادة الرئيسون لها عن الظهور [32].

ج- ملف الأسلحة السورية.

تقتصر القدرات السورية في مجال أسلحة الدمار الشامل على بعض القدرات غير المؤكدة في المجالات الكيماوية والبيولوجية. أما في المجال النووي، فقد عجزت سوريا عن الحصول على مفاعلات نووية بسبب الملاحقة الأمريكية لكل الاتفاقيات التي أبرمتها سوريا مع دول أخرى في هذا الشأن، برغم تأكيدات سوريا على أن جهودها في هذا المجال تندرج في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

أما بالنسبة للقدرات الكيماوية السورية، فإن الكثير من التقارير يذكر: أن سوريا تمتلك كميات من غاز الأعصاب، مثل: السارين والخردل وفي أكس.

وأخيراً تعترف المصادر الغربية بأن قدرات سوريا في مجال القدرات البيولوجية ربما لا يتعدى مراحل البحث والتطوير(33)

ومن ناحية أخرى، تم إثارة أسلحة الدمار الشامل السورية عندما أعلن في أواخر (ديسمبر/كانون الأول 2002م) أن إسرائيل تشتبه في أن العراق نقل أسلحة كيماوية، وبيولوجية إلى سوريا لإخفائها عن عملية التفتيش التي تقوم بها الهيئة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى الرغم من أن شارون كان قد أشار وقتذاك إلى: أن هذه التصريحات تعتمد على معلومات غير مؤكدة، وأن إسرائيل تحاول الحصول على تأكيدات عن صحة هذه المعلومات. فإن الكثير من المسؤولين الإسرائيليين والأمريكيين تعاملوا بعد ذلك مع هذه المسألة كما لو كانت مؤكدة؛ وذلك في إطار مسعىً هادف إلى تكثيف الضغوط على سوريا. وقد ظل المسؤولون الأميركيون، ولا سيما وكيل وزارة الخارجية الأمريكي لشؤون الأمن القومي جون بولتون، ومدير الاستخبارات المركزية جورج تينت، يشيرون في تقاريرهم الدورية أمام الكونغرس إلى : التشكيك بامتلاك سوريا أسلحة دمار شامل(34).

د- الملف اللبناني والدعم السوري لحزب الله.

جاءت أحداث سبتمبر مع مجيء إدارة أمريكية جديدة بأجندة دولية وإقليمية مختلفة، ثم احتلال العراق، وانتهاء بصدور القرار 1559، الذي دعا إلى: احترام سيادة لبنان، وكان بمثابة الصفعة الموجهة إلى دمشق بعد دعمها للتمديد للرئيس لحود بعد تعديل دستوري. كل ذلك أثار الكثير من النقاش والاحتجاجات ضده داخل لبنان. ومع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وتوجيه أصابع الاتهام إلى سورية، أو هي المسؤولة بشكل غير مباشر عن اغتياله بسبب سيطرتها المحكمة على الوضع الأمني في لبنان؛ حيث استغلت الإدارة الأمريكية هذه الحادثة لتمارس مزيداً من الضغوط على سوريا، وتم استدعاء سفيرتهم في دمشق، كما بدت دمشق محاصرة من قبل المجتمع الدولي بأطرافه كافة. بل جرى توافق أمريكي - أوروبي نادر فيما يتعلق بالملف السوري – اللبناني، وأولوية تطبيق القرار الدولي 1559. ثم جاء الإعلان السوري بانسحاب قواتها واستخباراتها الكاملة قبل نهاية شهر أبريل 2005م.

وعلى الرغم من هذا الانسحاب، إلا أن دمشق مقتنعة تماماً بأن الانسحاب لن يكون نهاية الضغوط الأمريكية عليها، وهذا ما حصل فعلاً. فالولايات المتحدة انتظرت ملف الانسحاب حتى أغلق بشكل نهائي، لتفتح ملفين آخرين يتعلقان

بالتعاون مع لجنة التحقيق الدولية الخاصة باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وتنفيذ الشق الآخر من قرار مجلس الأمن رقم 1559 المتعلق بنزع سلاح حزب الله[35].

فلقد تم تشكيل لجنة دولية خاصة برئاسة القاضي الألماني ديتليف ميليس بشأن عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري يأتي ضمن السيناريو الأمريكي للضغط على سورية، ففي (25/أكتوبر/2005م)، بدأ مجلس الأمن بمناقشة تقرير القاضي ميليس، الذي يوجه شبهة تورط بعض المسؤولين السوريين في عملية الاغتيال، حيث حاولت واشنطن دفع مجلس الأمن لاستصدار قرار شديد ضد سوريا. إلا أن رفض بعض الدول الأعضاء خاصة روسيا، وذلك قبل استكمال عملية التحقيق، حيث إصدار القرار 1636 في مجلس الأمن لتمديد مهمة اللجنة[36].

كما طالبت لجنة التحقيق بضرورة التحقيق مع خمسة متهمين سوريين بعد تمديد العمل للجنة. وقد تم استجوابهم بالفعل، وصدر التقرير الثاني للجنة متهمة سورية ببطء التعاون ومطالباً إياها بالتعاون مع اللجنة وفق قرار مجلس الأمن الجديد (1646) وممدداً العمل للجنة بالإجماع لستة أشهر أخرى.

وخلاصة ذلك: أن الولايات المتحدة قد استغلت مقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، وقد تم تدويلها وتشكيل هذه اللجنة لكي تمارس مزيداً من الضغوط على النظام السوري[37].

أما فيما يتعلق بتنفيذ الشق الآخر من تنفيذ القرار رقم 1559 والمتعلق بوقف سوريا دعم حزب الله وتجريده من سلاحه. فلا أحد ينكر الدور السوري في نشأة حزب الله ورعايته حتى اشتد عوده، وأصبح له دور فاعل في الحياة اللبنانية. ويعتبر حزب الله من أهم دعائم سوريا خصوصاً بعد انسحابها من لبنان، وما للبنان من أهمية في الحياة السياسية لسوريا. وقد اشتركت سوريا مع حليفتها إيران بدعم هذا الحزب خصوصاً إبان الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. وكانت إسرائيل دائماً تتهم سوريا بدعمها لحزب الله، ولم ينكر حزب الله أثناء الانسحاب الإسرائيلي عن الجنوب الدور السوري.

ومن ناحية أخرى، يعول النظام السوري على حزب الله بعدما سهل له الحفاظ على السلاح، والدعم وفتح قنوات اتصال مع إيران؛ بأن يكون حليفاً إستراتيجياً في مرحلة اشتداد الخناق على سوريا.

وبعد انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني؛ فقد هدف الدعم السوري استمرار عمليات حزب الله ضد جيب مزارع شبعا المتنازع عليه، والذي استمرت إسرائيل باحتلاله؛ أي إرسال رسالة مفادها: أن إسرائيل لن تستطيع السلام بدون سورية. وتطالب الإدارة الأمريكية سوريا بوقف دعم حزب الله[38].

هـ - سوريا وعملية السلام مع إسرائيل.

يعد هذا الملف من أهم الملفات العالقة بين دمشق وواشنطن، فبالرغم من قيام الرئيس السوري بشار الأسد بالتعبير بشكل متكرر عن: رغبته في إعادة استئناف المفاوضات من النقطة التي توصل عندها الطرفان لاتفاق في عهد رابين وباراك، مع تأكيد الرئيس بشار عن أن السلام إن لم يكن شاملاً لن يكون.

أما الإدارة الأمريكية فقد كانت تنظر إلى الموضوع من وجهة نظر مختلفة؛ حيث كان المسؤولون مقتنعين أن سوريا كانت مهتمة في إعادة إتباع النهج الذي مارسه وأقته الرئيس السابق حافظ الأسد في تسعينيات القرن الماضي وهو: المشاركة في المفاوضات من أجل تنفيس الضغط الدولي، والحفاظ على الدور الإقليمي المركزي لسوريا، وضمان علاقة جيدة مع الولايات المتحدة من دون أن تكون هناك نية حقيقية في الوصول إلى تسوية قد تؤدي إلى أخطار على قبضة النظام على السلطة، أو تؤدي إلى حرمانه من ورقة الأيديولوجية الأساسية وتوتر علاقته مع الحلفاء الإقليميين، كما سيواجه مطالبات شديدة بالانفتاح السياسي والإصلاح الاقتصادي.

من ناحية أخرى، رأى المحافظون الجدد أن السلام والجولان هديتان لا تستحقهما سوريا[39].

وفي عام 2004م صدر عن سوريا العديد من التصريحات التي تظهر فيها نوعاً من المرونة لإمكانية استئناف العملية السلمية مع إسرائيل دون شروط. ولكن لم يكن الأمر لواشنطن ذا أولوية في وقت تأزمها في العراق، لذا لم تبال بتلك المرونة، ولكنها هدفت لإبقاء هذا الملف مفتوحاً لممارسة ضغوطها على سوريا كيفما ومتى تشاء.

وبقيت مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية تراوح مكانها منذ عام 2000م، إلى أن تم استئنافها عبر الوساطة التركية في شهر (أيار/2008م)، لكن المفاوضات توقفت بالرغم من الجهود التركية بسبب الحرب على غزة، ومن ثم استقالة رئيس الوزراء أولمرت من منصبه[40].

و - العلاقات السورية الإيرانية.

كانت العلاقات السورية – الإيرانية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي سيئة؛ لكونه الحليف الإستراتيجي لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل. وبعد الثورة عام 1979م واتخاذ إيران موقفاً إيجابياً تجاه الثورة الفلسطينية، وبقاء سورية في جبهة الرفض للتسوية مع إسرائيل بعد توقيع الرئيس أنور السادات اتفاقية كامب ديفيد؛ التي بمقتضاها أخرجت مصر نفسها من معادلة الصراع. أضف إلى ذلك، أن توتر العلاقات العراقية – السورية أدى إلى تحسن العلاقات السورية – الإيرانية. وعجلت من تحسنها الحرب العراقية - الإيرانية؛ حيث ساند حافظ الأسد إيران على امتداد الأعوام الثمانية لهذه الحرب[41].

وحقيقة الأمر، أنه من ضمن القضايا التي شكلت عوامل توتر في العلاقة بين سوريا

والولايات المتحدة علاقة سوريا بإيران، حيث تعتبر الولايات المتحدة سوريا القناة الرئيسة لتأثير إيران في الأراضي اللبنانية والفلسطينية. حيث أن إيران تقوم بإمداد حزب الله بالأسلحة عبر سوريا. وكذلك تعتبر سوريا أداة الوصل بين إيران ومختلف المنظمات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام الموجودة في دمشق، وعلى رأسها حماس(42).

وبفضل ذلك استطاعت إيران تشكيل شبكة تحالفات إقليمية مما أتاح لها القيام بلعب دوراً مهماً في كل تفاعلات المنطقة وأزماتها الساخنة، ولاسيما القضية العراقية، والأزمة الداخلية في لبنان، وتطورات القضية الفلسطينية، ومحاولة توظيف هذه القضايا لخدمة مصالحها الوطنية والإقليمية وبخاصة مشروعها النووي. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة للحد من النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، والذي بدأ يشكل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية، فإنها لم تتمكن من اتخاذ خطوات فاعله في هذا السياق، ولاسيما مع تعثرها في المستنقع العراقي والأفغاني(43).

وضمن هذا السياق، سعت واشنطن إلى فك ارتباط القوى المتحالفة مع إيران وخاصة: سوريا وحزب الله وحماس إلا أنها فشلت؛ وذلك بسبب توجهات السياسة الأمريكية – الإسرائيلية التي لم تقدم محفزات كافية، ولم تقدم ضمانات مقنعة يمكن أن تدفع القيادة السورية لإعادة قراءة أوراق علاقتها بإيران، وخاصة أن الولايات المتحدة لم تحقق أي شي ملموس في عملية التسوية بين سوريا وإسرائيل، كما أن سورية معروف عنها أنها تلعب أوراقها السياسية ببط، وحذر شديدين، ووفق حسابات يختلط فيها المبدئي بالواقعي. أما إيران التي تدرك طبيعة المخطط الأمريكي – الإسرائيلي فتتحرك بفاعلية اتجاه دفع سوريا إلى التمسك بخيار التحالف معها، وهو الخيار المفضل لدى السوريين حتى الآن(44).

رابعاً: كيف تعاملت سوريا مع الضغوطات الأمريكية.

منذ أحداث سبتمبر ومع ازدياد الضغوط الأمريكية على سوريا، فقد استطاعت إلى جانب الدعوة إلى الحوار مع الإدارة الأمريكية لتسوية القضايا العالقة، والتعاون المشروط بالمعقولية أن تتبع عدة خطوات عملية أخرى استهدفت الالتفاف على الضغوط الأمريكية، بعضها ارتبط بقضايا خارجية، والأخرى بقضايا داخلية؛ فعلى الصعيد الخارجي : فقد استجابت سوريا إلى مطالب وزير الخارجية كولن باول، حيث تم إعادة انتشار القوات السورية في لبنان في النصف الأول من يوليو 2003م بطريقة تخفف من ظهور هذه القوات في المواقع التي تعد نقاط تماس مباشرة مع المواطنين اللبنانيين.

وبعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري جاء الإعلان السوري بانسحاب قواتها من لبنان في شهر أبريل 2005م، ومن ثم قيام سوريا بالتعاون مع لجنة التحقيق الدولية الخاصة باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري(45).

وبخصوص أسلحة الدمار الشامل: حاولت دمشق إبداء حسن النية، وذلك حينما طرحت مبادرة في مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار ينص على: إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما حالت دونه الولايات المتحدة باعتبار أن الوقت ليس مناسباً بعد.

أما عراقياً: فقد اتخذت السلطات السورية بعض الخطوات للسيطرة على الحدود، ففي خريف عام 2005م عززت سوريا وجودها العسكري على الحدود العراقية، وقامت بنشر 7000 جندي إضافي لوقف المتسللين الذين يحاولون الدخول إلى العراق، ومقاتلة القوات الأمريكية، إضافة إلى ذلك، وكمؤشر على حسن النية، سمحت سوريا للمرشحين للانتخابات العراقية بالقيام بحملاتهم الانتخابية لحوالي 1.5 مليون لاجئ عراقي في سوريا، وهو خروج واضح عن السياسة السورية السابقة التي عارضت الغزو الأمريكي وكل ما نتج عنه، بما في ذلك عملية الانتخابات.

وفي عام 2006م اعترفت سوريا بحكومة نوري المالكي في العراق، وأعادت العلاقات الدبلوماسية مع بغداد(46).

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية: فقد قامت سوريا بالتأكيد على أن موقفها بالنسبة للمسار الفلسطيني هو: ما يقبله الفلسطينيون، وأن دمشق لا تتدخل ولا تعرقل أي شيء بالنسبة لخارطة الطريق رغم أنها ترى المنهج المتبع فيه الكثير من الثغرات التي تحول دون التوصل إلى تسوية سياسية مستقرة وشاملة. وفي الإطار ذاته اتخذت خطوة تقليص الظهور للقيادات الفلسطينية الموجودة في دمشق، حيث أغلقت مكاتب هذه القيادات الفلسطينية الموجودة في دمشق، دون أن يعلن هل جاء ذلك بقرار سوري أم بمبادرة من تلك القيادات نفسها تجنباً للضغوط التي تمارس على دمشق(47).

من ناحية أخرى، خلصت حسابات دمشق إلى: أن الدائرة العربية مغلقة أمامها، وفتحها مرتبط بالدائرة العالمية، وتلك الأخيرة بقيت مؤجلة لحين خروج جورج دبليو بوش من البيت الأبيض. فاختارت دمشق الموازنة بين مسارين:

1. التمسك بمبدأ "الممانعة الرشيدة"، فلا تقدم المطلوب منها مجاناً، ولا تتصلب في مواقف حتى تضعها في صراع جديد، أو تفجر أزمة خارج حدود قدراتها.
2. "احتواء الضغط" عبر مخارج ومنافذ للحركة غير تلك المغلقة أمامها.

على المسار الأول: تماسكت السياسة السورية أمام الضغوط التي مورست عليها، حتى أن القمة السورية – العربية، وقفت دمشق بعدها بقوة أكبر في مواجهة الاتهامات العربية بالتحالف مع إيران على حساب المصالح العربية واللبنانية والفلسطينية.

ثم جاءت "أزمة مايو" في لبنان لتؤكد أمراً واقعاً مفاده: أن القوى الحليفة لسوريا وإيران في لبنان لديها على الأرض من القوة ما يكفي لفرض إرادتها، وأن الرقم السوري في المعادلة اللبنانية لم يفقد مفعوله بالخروج العسكري.

وإزاء هذا الوضع، ترسخ بل اكتسب تصديقاً عربياً باتفاق الدوحة الذي لم يكن ليخرج إلى النور دون موافقة سوريا، وقبول إيران. وكان هذا الموقف تجسيداً واضحاً وجلياً للجمع بين الممانعة والرشادة، فالتشدد في الحصول على مكاسب محددة لحلفائها في لبنان لم يخل من عقلانية عكسها قبول التوصل إلى أتفاق بمرونة ومع بعض التنازلات [48].

وعلى المسار الثاني: وجدت دمشق فرصة ذهبية لكسر الدائرة المغلقة أمامها؛ وهي الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز 2006م، حيث جاءت هذه الحرب بمثابة مفاجأة تتعلق بسوريا وإيران، وتكمن المفاجأة بالمفارقة في أن ما أدت إليه الحرب الإسرائيلية على لبنان جاء معاكساً تماماً لما كانت تريده تل أبيب، ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية. فالهدف الأساسي الذي اتبعته الدولتان من الحرب أدى فعلياً إلى منح دمشق وطهران مزيداً من القوة والعنفوان في التعامل مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وهو ما أتفق عليه معظم المحللين الأمريكيين والإسرائيليين أنفسهم، والتفسير ببساطة: أن العلاقات القوية التي تربط حزب الله بكل من سوريا وإيران كفيلة بأن تضيف إليهما مزيداً من الثقة والقوة الفعلية في التوازن الجديد الذي تلا هذه الحرب.

فالضغوطات التي توالت على دمشق بسبب لبنان. تحولت من أعباء وتحديات إلى فرصة ومساحات للحركة والمناورة. والمثال على ذلك: ما أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، يوم (31/يوليو/2006م)، حيث أعلنت أن احد شروط وقف إطلاق النار ضمان فرض حظر على عمليات تسليح حزب الله. وهو ما تضمنه بالفعل بعد ذلك القرار رقم 1701، مما يعني بشكل واضح طرح فكرة مراقبة الحدود السورية اللبنانية، فهي المدخل البري الوحيد لإمداد حزب الله بالأسلحة والمعدات. وهذا لن يحدث بالطبع دون موافقة سوريا وتنسيق كامل معها. والمغزى هنا في طريقة إدراك واشنطن أهمية سوريا [49].

وإذا كانت رايس قد ألمحت على هذا الدور السوري دون تصريح، فإن كوفي أنا كان أكثر صراحة منها، عندما أعلن في مؤتمر روما – الذي عقد في (26/يوليو/2006م) – أن ثمة دوراً لسوريا، وآخر لإيران لا يمكن من دونهما الحديث عن إنهاء الأزمة. ومع نهاية الحرب، وظهور الفشل الإسرائيلي فيها، جرى الحديث عن حزمة "حوافز" يجري تحضيرها لعرضها على سوريا، وهي التي تتناقلها الأنباء والتسريبات غير الرسمية على أنها تخضع للتفاوض بالفعل؛ أي أن حرب تموز 2006م أعادت دمشق إلى الساحة من باب أوسع لا يدخله سوى

المدعوّين إلى ممارسة دور، والوقوف إلى جانب اللاعبين الكبار [50].

وبالنظر على توازي هذه التحولات الإقليمية وبينما كانت سوريا تتحرك بديناميكية ونشاط في اتجاه البحث عن منافذ للحركة، وكسر الطوق المعادي لها: إقليمياً وعالمياً، جاء ذلك مع وصول رئيس فرنسي جديد (نيكولا ساركوزي) إلى قصر الإليزيه حاملاً معه تطلعات وطموحات جديدة، يتركز معظمها في السياسة الخارجية الفرنسية، والدور المفترض لفرنسا أن تضطلع بت في المنظومة العالمية. يصبح من المفهوم ما جرى في عام 2008م من انفتاح إقليمي (إسرائيلي تحديداً)، وعالمي (فرنسي تحديداً) على سوريا، خاصة بعد أن ساهمت دمشق بدور فاعل في قمة الإتحاد من أجل المتوسط في أول اجتماع رسمي على مستوى القمة، ويضم من بين أطرافه سوريا وإسرائيل.

من هنا، بدأت إرهاصات تغيير دفة التعامل مع سوريا من جانب الأطراف الإقليمية والدولية، بدءا بإسرائيل الطرف الأول في العداء لسوريا إقليمياً، وانتهاءً بفرنسا والولايات المتحدة؛ أكثر القوى الكبرى العالمية رفضاً للسياسة السورية.

ولا يمكن فهم الموقف السوري وحساباته بشأن التفاوض مع إسرائيل بمعزل عن هذه الصورة العامة لما جرى من تحولات وتطورات بالمنطقة وخارجها؛ تلك الصورة التي شكلت بيئة التفاوض، ووفرت المعطيات الضرورية لتحقيق سوريا تقدماً ملموساً نحو الخروج من دائرة العزلة الإقليمية والدولية [51].

ومن ناحية أخرى، وجدت دمشق فرصة لكسر الدائرة المغلقة أمامها، وفرتها رغبة تركيا الحثيثة في لعب دور فاعل وجديد في منطقة الشرق الأوسط لتعوض إخفاقاتها المتكررة في مساعيها للانضمام للإتحاد الأوروبي، ولتوازن – الخسائر الإستراتيجية التي تكبدتها بفعل احتلال العراق، إضافة إلى الاحتمالات المتزايدة باتجاه نحو التقسيم؛ لذا كانت تركيا بمثابة النجاة لسوريا من الحصار الإقليمي (العربي تحديدا) والعالمي.

ولاعتبارات خاصة بالداخل الإسرائيلي، ولطبيعة علاقة تركيا مع إسرائيل، نجحت أنقرة في تشجيع تل أبيب على اتخاذ إجراءات عملية نحو استئناف عملية السلام مع سوريا. فرغم خشية أيهود أولمرت من ردود الفعل القاسية عليه داخل إسرائيل، إلا أن اعتبارات أخرى حسمت الموقف لصالح قبول الوساطة التركية. وأهم تلك الاعتبارات هو: موقف أولمرت الضعيف سياسياً وقانونياً نتيجة اتهامه بالفساد، وخروجه بصعوبة من أزمة تقرير "فينوجراد"، إثر العار الذي لحق بالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية على يدي حكومة أولمرت في الحرب على لبنان، وذلك قبل أن يضطر لاحقاً إلى الرضوخ للضغوط والهروب من الملاحقة القانونية بالتخلي عن رئاسة الحزب ثم الحكومة.

إذن، وجدت سوريا ضالتها في ضعف أولمرت، بيد أن هذا لم يكن يعني أن

السلام مع إسرائيل قد اقترب، وهذا ما كانت دمشق واعية له. لكن سوريا رأت بهذا التفاوض مع إسرائيل يقدم لها ميزات كبرى، منها: الخروج من العزلة التي بقيت تعاني منها: منذ أحداث (11/ سبتمبر/ 2001م) [52].

على الصعيد الداخلي: فقد أخذت بعض خطوات رمزية في مجال تحرير العملية الاقتصادية؛ كالسماح بإنشاء فروع لبنوك خارجية، وعدم تجريم التعامل بالدولار الأمريكي، وإعداد بعض قوانين الإصلاح الإداري بالتعاون مع خبراء فرنسيين لمواجهة الظواهر السلبية التي تقف حجر عثرة إزاء الإصلاحات المطلوبة، لا سيما ظواهر الفساد المالي والرشوة.

ومن الناحية السياسية: فقد اتخذت بعض الإجراءات ذات الطابع الرمزي مثل: إلغاء الملابس العسكرية للطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، والتي كانت تشير إلى نوع من عسكرة العملية التعليمية، وإعادة الاعتبار لبعض المواطنين السوريين الذين يمثلون نماذج للنفي السياسي والتسلط الحزبي والأمني [53]

وعلى الصعيد الحزبي: فيعد القرار رقم 408 الصادر عن قيادات حزب البعث السوري والقاضي: بحصر دور الحزب في التخطيط والتوجيه والمحاسبة بدلاً من الانغماس في السلطة. والفصل بين الانتماء السياسي للحزب، وتولي المناصب الحكومية الرفيعة. وكان لافتاً للنظر أنه سمح بجرعة نقد كبيرة في البرلمان السوري لأداء حكومة مصطفى ميرو السابقة ربما تمهيداً لتغييرها. وهو ما حدث لاحقاً، حيث خلفتها حكومة جديدة برئاسة محمد ناجي عطري. والتي اعتبرت حكومة إصلاح داخلي إدارياً واقتصادياً. ولعل الملاحظة الرئيسة في حكومة عطري أنها: قلصت عدد الحقائب الوزارية لوزراء من حزب البعث من 19 إلى 17 حقيبة في حين أنها: قلصت عدد حقائب الوزارة جميعها من 35 إلى 30 حقيبة. في المقابل، زاد عدد الوزراء المنتمين لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية من 7 إلى 8 حقائب مع بقاء حقيبتي الثقافة والعمل لامرأتين. وقد اعتبرت المصادر السورية أن هذا التغير الحكومي بمثابة رسالة إلى من يهمه الأمر: بأن الإصلاح أمر داخلي بحت، وسوف يسير وفقاً للظروف السورية نفسها [54].

خامساً: العلاقات السورية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما.

منذ وصول إدارة الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض تغيرت نظرة واشنطن تجاه سوريا، ودخلت مرحلة جديدة من الانفتاح والحوار مع النظام السوري، والتركيز على المصالح المتبادلة في علاقتها مع دمشق. حيث ترجع رغبة إدارة أوباما في الحوار مع دمشق إلى: قناعة واشنطن بفشل سياسات الإدارة السابقة؛ إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، التي اعتمدت سياستها على القوة والعقوبات والعزل، وغابت عنها الآليات الدبلوماسية والحوار. ويعود هذا الانفتاح أيضاً إلى: الإدراك الأمريكي للدور الذي يمكن أن تلعبه سوريا في قضايا الشرق الأوسط لما تمتلكه من أوراق في العراق ولبنان والساحة الفلسطينية، ولعلاقتها بحماس وحزب الله وإيران. فتكررت زيارات المسؤولين الأمريكيين الرسميين إلى دمشق، وعلى رأسهم جورج

متشيل المبعوث الخاص للشرق الأوسط، وجيفري فيلتمان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، والذي صرح بأن: " هناك فرصاً للتعاون بين واشنطن ودمشق في الملفات ذات المصالح المشتركة" (55). تأتي في مقدمة هذه القضايا عملية السلام في الشرق الأوسط والتي أضحت، بعد حرب غزة، على سلّم أولويات الإدارة الأمريكية، وما يرتبط بها من ضرورة إنجاز المصالحة بين حركتي حماس وفتح. فالولايات المتحدة تحتاج إلى الدور السوري للضغط على حماس، وتحقيق المصالحة حتى تتمكن واشنطن من البدء في مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي (56)

وتأتي مسألة التنسيق الأمني في العراق على أجندة المباحثات بين واشنطن ودمشق، والعمل على تحقيق الاستقرار في العراق وضبط الحدود العراقية والاستفادة من الخبرات السورية في التعامل مع الجماعات المسلحة. فقد أوصى تقرير بيكر – هملتون الشهير حول العراق: بالتنسيق مع دول الجوار، وخاصة سوريا وإيران للحفاظ على أمن واستقرار العراق. وهي توصية من توصيات التقرير الذي لم تأخذ بت الإدارة السابقة، بعكس الإدارة الحالية التي التزمت بإنجاز انسحاب مسؤول وأمن من العراق. وعزمت على التنسيق مع كافة القوى الإقليمية لضمان استقرار العراق. وفي هذا السياق قام وفد عسكري أمريكي بزيارتين لدمشق حيث أجرى مسؤول مكافحة الإرهاب الأمريكي دانيال بنجامين في (2/18/ 2010م) في دمشق محادثات مع المسؤولين السوريين حول التهديدات الإرهابية. وأكد بيان للسفارة الأمريكية: أن بنجامين والوفد المرافق أجروا محادثات "مثمرة ومفصلية" تركزت بالأساس حول الوضع الأمني في العراق، وكيفية السيطرة على الحدود السورية العراقية. فالدولتان لهما مصلحة في عراق مستقر، وفي دعم العملية السياسية فيه خاصة مع انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية ومن كافة الأراضي العراقية فيما بعد. فدمشق تدرك مخاطر تفاقم أعمال العنف، أو قيام حرب أهلية في العراق وتداعيات ذلك على الداخل السوري (57).

حيث بدأ قبيل الانتخابات العامة الأخيرة في العراق أن سوريا والولايات المتحدة تتفقان إلى حد ما على نفس السياسات في ما يتعلق: بالتشجيع على شمول كافة الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية، والعمل على مستوى معقول من الاستقرار والأمن ومنع العنف الطائفي، أو التقسيم على أساس طائفي أو عرقي. وتأمل سوريا كذلك برؤية انسحاب سلس للقوات الأمريكية حسب البرنامج المعد لذلك في الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية. هناك بالطبع عدد من الخلافات بين الولايات المتحدة وسوريا، مثل: الخلاف حول سرعة الانسحاب من العراق، وارتباطات سوريا القوية بعناصر من النظام السابق. إلا أن هذه الخلافات يمكن التغلب عليها، وخاصة بعد التطورات الإيجابية الناتجة عن الانتخابات العامة التي جرت في (7 آذار/مارس/2010م) في العراق (58)

وعلى الصعيد اللبناني: تسعى الولايات المتحدة إلى إبقاء سوريا خارج الساحة اللبنانية، والحفاظ على سيادة واستقلال الدولة اللبنانية بعد أن تمكنت - ومعها فرنسا

– من إخراج القوات السورية من لبنان بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1559 بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005م.

كما قامت كل من سوريا ولبنان بتبادل البعثات الدبلوماسية بين كلا البلدين، حيث تم تعيين القائم بأعمال السفارة اللبنانية في دمشق رامي مرتضى في (18/ آذار/ 2009م) والذي قام برفع العلم اللبناني فوق مقر السفارة إيذاناً بافتتاحها.

ويأتي افتتاح السفارة اللبنانية في دمشق بعد نحو ثلاثة أشهر من افتتاح السفارة السورية في بيروت بعد أن تم اعتماد علي عبد الكريم علي السفير السوري في لبنان [59].

وحقيقة الأمر، أنه واكب تحسن العلاقات السورية الأمريكية انفتاح قوى الاعتدال على سوريا وخاصة كل من المملكة السعودية ولبنان.

وظهرت مؤشرات التحسن من خلال: مبادرة العاهل السعودي الملك عبد الله لتحقيق المصالحة العربية – العربية في قمة الدول العربية الاقتصادية في الكويت فبراير 2009م، وتعززت هذه المبادرة لاحقاً بقمة المصالحة العربية الرباعية التي ضمت كل من: سوريا والسعودية ومصر والكويت في مارس 2009م. وبعد ذلك، وإشارة إلى التطور الإيجابي في العلاقات بين البلدين، قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة مفاجئة إلى السعودية في أكتوبر 2009م إيذاناً بإعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وكان ملف لبنان قد احتل حيزاً مهماً من المحادثات بين الرئيس بشار الأسد والملك عبد الله، إذ دعا الزعيمان في بيان مشترك إلى: "تعزيز التوافق بين الجانبين، والبحث عن نقاط التلاقي التي تخدم مصلحة لبنان من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية باعتبارها حجر أساس الاستقرار في لبنان" [60]

ويرى المراقبون أن حصول الوفاق بين الرياض ودمشق حول مسألة لبنان قد سهل على رئيس كتلة (المستقبل) سعد الحريري التقدم نحو مرحلة جديدة من العلاقات مع دمشق، ومهد الطريق لتشكيل حكومة وحدة وطنية، فتم تشكيل الحكومة اللبنانية برئاسة سعد الحريري في نوفمبر 2009م.

وجاءت زيارة الحريري لدمشق في (19/ديسمبر/2009م) لتشدن صفحة جديدة في تاريخ العلاقة بين البلدين، بعد فترة من التوتر عقب اغتيال والد سعد الحريري "رفيق الحريري" في (14/ فبراير/ 2005م) [61].

ويتمثل الشق الثاني للمقاربة الأمريكية في: الانفتاح على دمشق والتنسيق في قضايا الشرق الأوسط وإدماجها في عملية السلام؛ فالمفاوضات السورية – الإسرائيلية هي إحدى الموضوعات الهامة المطروحة على طاولة النقاش بين المسؤولين السوريين والأمريكيين. حيث تسعى سوريا إلى تدخل أمريكي في مفاوضات السلام بين دمشق وتل أبيب لاسترداد الجولان. فالولايات المتحدة هي القادرة على إتمام اتفاق سلام بين الطرفين، وتقديم الدعم المادي والضمانات الأمنية

لتحقيق السلام. وقد جرت حوالي أربع جولات من هذه المحادثات برعاية تركية، ولكنها توقفت بسبب قيام إسرائيل بشن الحرب على غزة عام 2008م قام خلالها الرئيس بشار الأسد بتجميد المفاوضات.

وعلى عكس الإدارة الأمريكية السابقة فإن الإدارة الحالية لا تعارض وجود مفاوضات سلام بين دمشق وتل أبيب. بيد أن المسار السوري – الإسرائيلي من منظور الإدارة الحالية لم يعد مساراً منفصلاً – فالمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية أصبحت تتقدم أولوية الأجندة السياسية للإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط في إطار تحقيق سلام شامل بين إسرائيل ودول المنطقة [62].

تأتي إذن أهمية المسار السوري الإسرائيلي من وجهة النظر الأمريكية في إطار السعي للتوصل إلى اتفاقية سلام شامل بين إسرائيل والدول العربية وهو ما يعني أن: أية اتفاقية سلام لابد أن تشمل الجانب السوري. ولكنها تأتي من وجهة النظر الأمريكية – في مرتبة تالية للمسار الفلسطيني – الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، لم يعد المسار السوري – الإسرائيلي ممهداً لاتفاقية سلام سريعة كما كان يعتقد بعض المحللين السياسيين الذين دعوا الإدارة الأمريكية مع دخولها البيت الأبيض إلى الاهتمام بتحقيق السلام بين إسرائيل وسوريا باعتباره أقل تعقيداً من المسار الفلسطيني – الإسرائيلي. فقد أصبح تدخل واشنطن في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل مرهوناً بالتغيرات الإقليمية من رحيل الحكومة الإسرائيلية، وقدوم حكومة يمينية أكثر تشدداً وتعنتاً في قضايا التفاوض والسلام. وتوجيه واشنطن اهتمامها بالمسار الفلسطيني – الإسرائيلي وقدرة بل ورغبة الإدارة الأمريكية ممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل للوصول إلى سلام سواء فيما يخص الجولان، أو الأراضي الفلسطينية. واستعداد سوريا لدفع الثمن المطلوب منها أمريكياً بتغيير سلوكها في المنطقة، وعلاقتها بحزب الله وإيران [63].

كما تهدف إدارة أوباما إلى استقطاب سوريا، واستدراجها للخروج من التحالف مع إيران، ووقف دعمها وتأييدها لحزب الله وحماس. وذلك أنه مع تسلم إدارة أوباما السلطة تغير النهج الأمريكي في التعامل مع إيران؛ حيث قررت واشنطن انتهاج الطرق الدبلوماسية والتفاوضية بدلاً من النهج القائم على التهديد الذي كانت تتبعه إدارة بوش من أجل إقناع إيران بالتوقف عن طموحاتها النووية. لكن الحوار لم يؤد إلى نتيجة إيجابية مع تمسك طهران بمواقفها والإصرار على المضي قدماً في مشروعها النووي؛ الأمر الذي دفع إدارة أوباما إلى البحث عن طرق أخرى للضغط على إيران، مثل: التحرك لتشديد العقوبات المفروضة عليها، ومحاولة عزلها إقليمياً [64].

وضمن هذا السياق سعت واشنطن إلى فك ارتباط الأطراف الفرعية المتحالفة مع إيران (سورية وحزب الله وحماس) والتحكم في ردود فعلها، لإحكام عزل المركز

(إيران) وإضعاف تأثيره وربما استهدافه إذا أقتضى الأمر. وعلى الرغم من أن سورية ما زالت مدرجة ضمن لائحة الدول المتهمة بالإرهاب، فقد بادرت واشنطن برفع الحظر عن السفر إليها، وتوالت زيارات كبار المسؤولين الأمريكيين والغربيين إلى دمشق. كما أعادت واشنطن النظر في جدوى سياسة المقعد الدبلوماسي الخالي في سورية، والتي استمرت قرابة خمس سنوات، وقامت بتعيين روبرت فورد سفيراً لها في دمشق. كما بادرت مؤخراً بإبداء عدم معارضتها لانضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية، بهدف إعطاء دمشق مؤثرات إضافية على رغبة واشنطن في تغيير نمط علاقاتها معها بشكل إيجابي (65).

وفي نفس السياق: صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في(2010/2/24م (أمام لجنة الموازنة بمجلس الشيوخ بأنها: طلبت من سوريا البدء في الابتعاد عن إيران التي تسببت في اضطرابات للمنطقة وللولايات المتحدة. إلا أن الرد السوري جاء سريعاً على تصريحات كلينتون بمزيد من التقارب لا بالإبعاد، وليس فقط باجتماع الرئيس الأسد ونجاد في دمشق في (2010/2/25م)، ثم قادة المقاومة الفلسطينية واللبنانية، بمن فيهم: حسن نصر الله، وإنما أيضاً باتخاذ خطوة عملية تمثلت في: إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين. وأتاحت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية للرئيس السوري أن يتهكم من تصريحاتها ذات الصفة الآمرة. فقال في مؤتمر صحفي عقب توقيع اتفاقية إلغاء التأشيرات بين سوريا وإيران: " نحن التقينا اليوم لتوقيع اتفاقية ابتعاد بين سوريا وإيران"، وتابع ضاحكاً " لكن أننا فهمنا الأمور خطأً، ربما بسبب الترجمة أو محدودية الفهم، فوقعنا اتفاقية إلغاء التأشيرات، لا نعرف أكان هذا يتوافق مع ذلك" (66).

وحقيقة الأمر، على الرغم من تحسن العلاقات السورية الأمريكية إلا أنها لن تكون على حساب التحالف بين سوريا وإيران وقوى المقاومة. عدا أن القيادة السورية أصبحت على قناعة تامة بعد حرب (تموز/2006م)، والتي ثبت فيها: أنه من الممكن هزيمة إسرائيل عسكرياً. فإن استمرار المراهنة على خيار التفاوض كخيار وحيد من أجل تحرير واسترداد الجولان غير مجدٍ، وأنه لا بد من استمرار خيار المقاومة والحل العسكري، فهزيمة حلفاء سوريا وعدم وقوفها إلى جانبهم؛ من شأن ذلك أن يقود سوريا إلى اتفاقيات مذلة مع إسرائيل كما حصل مع السلطة الفلسطينية (67).

ومن ناحية أخرى، صحيح إن إدارة أوباما تتبنى مبدأ الحوار في التعاطي مع سوريا بدلاً من موقف إدارة الرئيس جورج دبليو بوش الذي كان قائماً على المواجهة والتصعيد والمقاطعة، إلا أن ما تحقق هو بدايات متواضعة لتحسين العلاقات.

إذ لم يتحقق على أرض الواقع شيء ملموس، سوى قرار إعادة السفير الأمريكي إلى دمشق، ومنح التراخيص المتعلقة بقطع غيار الطائرات المدنية إلى سوريا، وثمة مطالب سورية لم تتحقق حتى اللحظة: كرفع العقوبات، وشطب إسمها من لائحة

الدول المؤيدة للمنظمات الإرهابية [68].

حيث جدد الرئيس أوباما تمديد العقوبات المفروضة على سوريا لمرتين في (2009/5/18م) وفي (2010/5/4م)، علماً بأن هذه العقوبات فرضها سلفه الرئيس جورج بوش في عام 2004م، حيث أكد أوباما: "أن الحكومة السورية أحرزت تقدماً لوقف تسلل المقاتلين الأجانب إلى العراق. لكنه يدرك أن سوريا ما زالت تواصل دعم منظمات إرهابية، وتسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل وصواريخ، ولا تزال تشكل تهديداً غير مألوف واستثنائياً للأمن القومي والسياسة الخارجية واقتصاد الولايات المتحدة".

ودعا الرئيس الأمريكي سوريا إلى: تحقيق تقدم في المجالات التي تبرر العقوبات في رأي واشنطن، وذلك بهدف ضمان رفعها مستقبلاً[69]..

وحقيقة الأمر، أنه لم يكن تمديد تلك العقوبات أمراً مفاجئاً، لكنه يأتي في مرحلة حساسة في العلاقات السورية الأمريكية، حيث توترت العلاقات السورية الأمريكية على خلفية اتهام الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز سوريا بإرسال صواريخ سكود لحزب الله. ونفت سوريا هذه الاتهامات إلا أن الولايات المتحدة قد تبنت الاتهامات الإسرائيلية، حيث حذرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون الرئيس السوري بشار الأسد من أن "قراراته يمكن أن تعني: الحرب أو السلام في المنطقة وأن نقل صواريخ بعيدة المدى سيهدد أمن إسرائيل، وسيزعزع استقرار المنطقة، وسينتهك قرار مجلس الأمن القرار رقم 1701 الذي ينص على وقف تهريب الأسلحة إلى لبنان" [70].

إلا أن هيلاري كلينتون أكدت على: أنه من مصلحة الولايات المتحدة أن يكون لها سفير في دمشق، وأضافت " هذا ليس نوعاً من المكافأة للسوريين وللتصرفات التي يقومون بها، والتي تثير قلقاً عميقاً. إنها أداة نعتقد أنها ستمنحنا نفوذاً إضافياً، وتضيف عمقاً وتحليلاً ومعلومات بخصوص تصرفات سوريا ونواياها" [71].

ورغم التصريحات شديدة اللهجة ضد دمشق، دافع مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى جيفري فيلتمان عن قرار الإدارة الأمريكية الانفتاح باتجاه سورية بعد سنوات من القطيعة بين البلدين، وقرار إعادة السفير الأمريكي إلى دمشق. وأوضح فيلتمان: "أنه خلال عدة لقاءات عالية المستوى بين البلدين منذ بداية 2009م، استخدمت لإثارة السياسات السورية غير المقبولة مباشرة، والتي تهدد مصالحنا الوطنية". ولفت فيلتمان إلى: التحديات أمام التوصل مع سوريا، قائلاً: " أولها: علاقة سورية مع حزب الله والجماعات الإرهابية الفلسطينية التي من غير المتوقع أن تتغير من دون أتفاق سلام في الشرق الأوسط"، وأضاف "أن ذلك يعني: أن سورية ستبقى تعتبر دولة داعمة للإرهاب". وخلص بالقول: " أن من الضروري

أن تتقدم واشنطن في سياستها بصبر ومثابرة بهدف تقليص احتمال الحرب، وتعظيم فرص السلام في المنطقة" (72).

أما بالنسبة للرد السوري على الاتهامات الإسرائيلية والأمريكية حول اتهام سوريا بتهريب صواريخ سكود إلى حزب الله، جاء عبر وزير الخارجية وليد المعلم الذي أعرب عن أسفه لـ تورط الإدارة الأمريكية بتبني مزاعم إسرائيل حول إدخال سورية لصواريخ سكود لحزب الله في لبنان، وقال المعلم: "أنه تم تحذير المسؤولين الأمريكيين من تجاهل الدوافع الإسرائيلية في إطلاقها لهذه المزاعم، والضجيج الذي تثيره بهدف خلط الأوراق وصرف الأنظار عن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة في القدس والضفة الغربية وحصارها لقطاع غزة، والتي تلقى إدانة دولية واسعة إضافة إلى الأزمة القائمة في علاقات إسرائيل الخارجية بسبب تحديها للمجتمع الدولي برفضها بديهيات متطلبات السلام العادل والشامل" (73).

وحقيقة الأمر، أن الاتهامات الإسرائيلية جاءت في وقت بالغ الحساسية وذلك بعد اقتراح باراك أوباما رسمياً في أواخر شهر شباط الماضي على مجلس الشيوخ: تعيين الدبلوماسي روبرت فورد سفيراً للولايات المتحدة في سورية، وذلك بعد أن قررت الإدارة الأمريكية في شهر حزيران 2009م إعادة سفيرها إلى دمشق، بعد خمس سنوات من سحبها لسفيرتها في دمشق مارغريت سكوبي.

ووافقت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس يومها على تعيين فورد سفيراً للولايات المتحدة في دمشق، بانتظار تصويت الكونغرس بالموافقة على قرار لجنة العلاقات الخارجية في وقت لاحق.

كما أن هذه الاتهامات جاءت في وقت كانت تعاني إسرائيل من تصاعد الضغوط الأمريكية على الحكومة الإسرائيلية بوقف عملية الاستيطان والتي رفضتها حكومة بنيامين نتانياهو.

أما الولايات المتحدة فأرادت تبني الاتهامات الإسرائيلية ضد سوريا بأن تمارس مزيداً من الضغوط على سوريا لفك ارتباطها بإيران، والتي تسعى الولايات المتحدة لاستصدار قرار جديد من مجلس الأمن لتشديد العقوبات الاقتصادية على إيران وعزلها (74).

سادساً- السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السورية الأمريكية:

بعد محاولة الإجابة عن سؤال الدراسة: ما أسس ومرتكزات العلاقات السورية الأمريكية منذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م في موضوعاتها الرئيسة، وما هي مؤشراتها المستقبلية؟ لا بد من عرض بعض الملاحظات العامة ذات الصلة

بالعلاقات السورية الأمريكية منذ أحداث (11/أيلول/2001م)، وكما يلي:

أولاً: الملاحظ أن العلاقات السورية الأمريكية منذ أحداث (11/أيلول/2001م) وصلت إلى مرحلة من التوتر غير المعهود في تاريخ كلا البلدين، وتميزت بتصعيد اللهجة الأمريكية ضد سورية وإطلاق التهديدات في مختلف التصريحات الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين، بدءاً بتصريحات ريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية الأمريكي الذي هدد سوريا بإمكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل عسكري ضدها، ثم تصريحات مساعد وزير الخارجية جون بولتون الذي أضاف سوريا إلى دول محور الشر، ثم أعقب ذلك كله قرار الكونغرس الذي صادق عليه الرئيس فيما بعد، بعدم إعطاء السوريين تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أعقبه قانون محاسبة سورية [75].

ثانياً: لقد كانت سوريا تتخوف من أحداث (11/سبتمبر/2001م) من المدى الذي يمكن أن تبلغه الحرب ضد الإرهاب، وانطلاقا من تخوفها هذا ورغبتها في تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة قدمت تعاوناً استخباراتي ملحوظاً في الحرب ضد الإرهاب. وكان السوريون يتوقعون أن يؤثر هذا التعاون في طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة، لكنه لم يسفر إلا عن تجميد قانون محاسبة سورية، وذلك لفترة محدودة.

ومع بداية الحرب على العراق أبدت سوريا معارضتها للحرب واعتبرتها احتلالاً غير شرعي، ومع سقوط بغداد عام 2003م زادت الولايات المتحدة الأمريكية من تصعيدها. ومن ضمن القضايا التي شكلت عوامل التوتر: اتهام سوريا بامتلاك أسلحة دمار شامل، وتسلل العناصر المناوئة للاحتلال الأمريكي للعراق، وعلاقة سوريا بإيران حيث تعتبر سوريا القناة الرئيسة لتأثير إيران في الأراضي اللبنانية والفلسطينية، وكذلك علاقتها بالمنظمات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام الموجودة في دمشق، ودعمها لحزب الله الذي تعتبره الولايات المتحدة قوى إرهابية. مما أدى إلى قيام الرئيس السابق جورج دبليو بوش في (11/5 /2004م) بالتصديق على قرار العقوبات الاقتصادية على سوريا في إطار قانون محاسبة سوريا واستقلال لبنان، ثم تعزيز وتوسيع العقوبات التي تضمنها القانون مرتين في عامي (2006 م و 2007م)، ثم أخيراً تجديد قرار تجميد أصول وودائع سورية، وحظر التصدير إلى سوريا، وذلك في (8/مايو/2008م)، وكل ذلك بسبب ما تعتبره واشنطن عدم إيفاء دمشق بالتزاماتها تجاه المطالب الأمريكية [76].

ثالثاً: كما استغلت الإدارة الأمريكية حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري لتمارس مزيداً من الضغوط الحادة ضد سوريا، وانتهز المسؤولون الأمريكيون الحادث ليرفعوا من درجة حدة حملاتهم ضد سوريا باستدعاء سفيرتهم من دمشق، ومطالبتها بسحب قواتها من لبنان بعد أن حملوها قدراً من المسؤولية عن عملية الاغتيال. مما أدى بالفعل إلى قيام سوريا بالانسحاب من لبنان استجابة لقرار

مجلس الأمن رقم 1559. واستمرارا لعملية التصعيد على سوريا، جاء قرار إنشاء محكمة دولية خاصة باغتيال رفيق الحريري، ليضيف بعداً جنائياً، وإطاراً قانونياً دولياً إلى الحصار، والضغط الموجه ضد سوريا [77].

رابعاً: الملاحظ أنه مع ازدياد الضغوط الأمريكية على سوريا فقد استطاعت إلى جانب الدعوة إلى الحوار مع الولايات المتحدة لتسوية القضايا العالقة، والتعاون المشروط بالمعقولية أن تتبع عدة خطوات عملية أخرى استهدفت الالتفاف على الضغوط الأمريكية بعضها يرتبط بقضايا خارجية، والأخرى بقضايا داخلية. فعلى الصعيد الخارجي: قامت سوريا بالانسحاب من لبنان في شهر أبريل 2005م وبالتعاون مع لجنة التحقيق الدولية الخاصة باغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري [78].

وعراقياً: قامت سوريا بتعزيز وجودها العسكري على الحدود العراقية لمنع تسلل المقاتلين الأجانب الذين يستهدفون التعاون الأمريكي، والاعتراف بحكومة نور المالكي [79].

وبالنسبة للفصائل الفلسطينية: فقد أغلقت مكاتب هذه الفصائل دون أن يعلن هل جاء ذلك بقرار سوري أم بمبادرة من تلك القيادات [80].

أما على الصعيد الداخلي: فقد اتخذت بعض خطوات رمزية في مجال تحرير العملية الاقتصادية، وفي مجال الشروع في بعض الإصلاحات السياسية [81].

خامساً: الملاحظ أن إيران استمرت في إحراز ما يمكن اعتباره "تقدماً ميدانياً" في برنامجها النووي الغامض، بينما لعبة التفاوض والتصعيد مع الولايات المتحدة وأوروبا تراوح مكانها، وصعوبة إجبار طهران سلمياً على وقف نشاطاتها النووية، إما اللجوء إلى الخيار العسكري أو فتح آفاق التعاون معها. وفي صعوبة حسم أحد الخيارين طوال الفترة الماضية أصبحت هناك ضرورة ملحة وعاجلة لفك أو – على الأقل – تعليق التحالف السوري – الإيراني حيث سيكون من المهم تحقيق هذا الهدف إذا تم تبني خيار الاستمرار في التفاوض، بينما هو حتمي أو – على الأقل – شديد الأهمية وجوهري في حالة اللجوء للخيار العسكري.

ومن هنا، بدأت إرهاصات تغير دفة التعامل مع سوريا، من جانب الأطراف الإقليمية والدولية، بدءاً بإسرائيل، الطرف الأول في العداء لسوريا إقليمياً، وإنتهاءاً بفرنسا والولايات المتحدة، أكثر القوى الكبرى العالمية رفضاً للسياسة السورية.

ولا يمكن فهم الموقف السوري، وحساباته بشأن التفاوض مع إسرائيل بمعزل عن هذه الصورة العامة لما جرى من تحولات وتطورات في المنطقة وخارجها، تلك الصورة التي شكلت بيئة التفاوض، ووفرت المعطيات الضرورية لتحقق سوريا تقدماً ملموساً نحو الخروج من دائرة العزلة الإقليمية والدولية [82].

سادساً: الملاحظ أنه منذ وصول الرئيس باراك أوباما عام 2009م إلى البيت الأبيض تغيرت نظرة واشنطن تجاه سوريا، ودخلت مرحلة جديدة من الانفتاح

والحوار مع النظام السوري. وترجع رغبة أوباما في الحوار مع دمشق إلى: قناعة واشنطن بفشل سياسات الإدارة السابقة، التي اعتمدت سياستها على: القوة والعقوبات والعزل، وغابت عنها الآليات الدبلوماسية والحوار. ويرجع هذا الانفتاح أيضاً إلى: الإدراك الأمريكي للدور الذي يمكن أن تلعبه سوريا في قضايا الشرق الأوسط لما تمتلكه من أوراق في العراق ولبنان والساحة الفلسطينية، ولعلاقتها بحماس وحزب الله وإيران فتكررت زيارة المسؤولين الأمريكيين ([83])

وضمن هذا السياق سعت واشنطن إلى فك ارتباط الأطراف الفرعية المتحالفة مع إيران (سورية وحزب الله وحماس)، لإحكام عزل المركز (إيران) وإضعاف تأثيره وربما استهدافه إذا أقتضى الأمر.

وعلى الرغم من تحسن العلاقات السورية الأمريكية إلا أنه لن يكون على حساب التحالف بين سوريا وإيران وقوى المقاومة، عدا أن القيادة السورية أصبحت على قناعة تامة بعد حرب تموز 2006م والتي ثبت فيها: أن من الممكن هزيمة إسرائيل عسكرياً. فإن استمرار المراهنة على خيار التفاوض كخيار وحيد من أجل تحرير واسترداد الجولان غير مجدٍ، وأنه لابد من استمرار خيار المقاومة والحل العسكري؛ فهزيمة حلفاء سوريا وعدم وقوفهم إلى جانبها من شأن ذلك أن يقود سوريا إلى اتفاقية مماثلة مع إسرائيل كما حصل مع السلطة الفلسطينية ([84]).

سابعاً: صحيح أن إدارة أوباما تتبنى مبدأ الحوار في التعاطي مع سوريا بدلاً من موقف إدارة بوش الذي كان قائماً على المواجهة والتصعيد والمقاطعة، إلا أن ما تحقق هو بدايات متواضعة لتحسين العلاقات. إذ لم يتحقق على أرض الواقع شيء ملموس سوى قرار إعادة السفير الأمريكي إلى دمشق، ومنح التراخيص المستعملة لقطع غيار الطائرات المدنية إلى سوريا، وثمة مطالب سورية لم تتحقق حتى اللحظة: كرفع العقوبات، وشطب إسمها من لائحة الدول المؤيدة للمنظمات الإرهابية ([85]).

خاصة بعد أن جدد الرئيس باراك أوباما تمديد العقوبات المفروضة على سوريا لمرتين في عامي (2009م – 2010م) علماً بأن هذه العقوبات فرضها سلفه الرئيس جورج دبليو بوش في عام 2004م ([86]).

كما أن الإدارة الأمريكية قد تبنت الاتهامات الإسرائيلية التي اتهمت سوريا بإرسال صواريخ سكود لحزب الله.

وبناءً على هذه الملاحظات يمكن توقع السيناريوهات المستقبلية للعلاقات لسورية الأمريكية في ظل التطورات الجديدة، وكما يلي:

1 - السيناريو الأول

قيام الولايات المتحدة بعزل النظام السوري، وذلك بعد تسلح الإدارة الأمريكية بقراري مجلس الأمن الدولي 1559 و1595 والمتعلقين بلبنان، ونتائج تقرير لجنة التحقيق الدولية الخاصة بمقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري.

إضافة إلى تبني قانون محاسبة سوريا الذي صادّق عليه الرئيس السابق جورج دبليو بوش وقام أوباما بتمديده لمرتين.

2 – السيناريو الثاني

تقديم بعض المغريات والحوافز إلى جانب وسائل الضغط وفي دراسة نشرها في (أغسطس/ أب 2005م)، ينصح دينيس روس المنسق العام للسلام في الشرق الأوسط سابقاً، الإدارة الأمريكية بانتهاج سياسة العصا والجزرة ولكنه ينبه إلى وجوب ضبط وتوضيح هذه السياسة، إذ يرى أن الحكومة الأمريكية لم تحدد ما يمكن أن تقدمه من مكافآت لسوريا في حال استجابتها للإملاءات الأمريكية، كما أنها لم تحدد من ناحية أخرى ما هي طبيعة العقوبات التي تلوح بها.

ويرى أيضاً أن إتباع سياسة العصا والجزرة لا يمكن أن يتم فعلاً ما لم يكن الطرف الأوروبي مستعداً للتجاوب مع السياسة الأمريكية بهذا الخصوص، وموافقاً على أية إجراءات قد تتخذها الولايات المتحدة ضد سوريا في المستقبل. وينصح بهذا الخيار أيضاً آخرون أمثال: فلنت لفريت المحلل المتخصص بقضايا الشرق الأوسط في مؤسسة سابان للدراسات في الولايات المتحدة. ولكن هذا الخيار بحاجة إلى دراسة مجموعة من الأبعاد الكثيرة المتداخلة والمعقدة فيبدو أن الصدر الأمريكي لا يتسع لذلك السيناريو[87].

3- السيناريو الثالث

قيام الولايات المتحدة بدعم تدخل عسكري إسرائيلي محدود، إضافة إلى دعم إعلامي ودولي، ويكون هذا الخيار في حالة عدم جدوى أي من الخيارات السابقة وذلك من أجل الضغط على النظام السوري ليستقبل الإملاءات الأمريكية أما بالنسبة للسيناريو المرجح فقد يكون جملة من العناصر الأساسية للسيناريوهين الثاني والثالث، كأن يكون التعاون السوري الأمريكي مع تمسك النظام السوري بخيارات التعاون مع الأطراف الأخرى التي تشكل معضلة السياسة الأمريكية في المنطقة.

ويستبعد السيناريو الأول وذلك لأن الإدارة الأمريكية لا تريد أن تفتح عليها جبهة جديدة، إضافة إلى وضعها في العراق ومعضلة الصراع العربي الإسرائيلي وبخاصّة لبّه هو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

المراجع:

المراجع العربية:

1. أبو طالب، حسن .(2003). سوريا وتداعيات إحتلال العراق: التماسك الداخلي لمواجهة التهديدات الخارجية، **السياسة الدولية**، العدد 154، أكتوبر، المجلد 38، ص، ص 119-120.
2. أبو الفضل، محمد .(2008). عراقيل أمريكية على طريق المفاوضات السورية – الإسرائيلية، **صحيفة الخليج الإماراتية**، 8 مايو.

3. البيومي، غانم إبراهيم.(2010). الهيمنة **الأمريكية مرتبكة ومنهمكة في الشرق الأوسط**، 2/مارس، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.iumsonline.net.
4. **أخبار الشرق اللندنية** .(2003). "كولن باول يخبر سورية .. ودمشق تختار صف الشعب العراقي"، 1/نيسان، ص1.
5. التقرير الإستراتيجي العربي .(2007). "الشرق الأوسط في إستراتيجية إدارة جورج بوش"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، مؤسسة الأهرام/القاهرة، 2007، ص 22.
6. جاسم، صباح .(2008). سوريا وإسرائيل: زواج بالإكراه لتحالفات جديدة، **شبكة النبأ المعلوماتية**، 10/12، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.annabaa.org .
7. **جريدة الشعب** .(2010). كلينتون تدافع عن التوصل مع سوريا رغم مشكلة صواريخ سكود، 4/22، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.alshaab.com.
8. **جريدة الوطن** .(2010). إتهام دمشق بدعم منظمات "إرهابية" وتهديد الأمن القومي للولايات المتحدة، أوباما يمدد العقوبات الأمريكية على سوريا لعام، 5 / مايو، العدد 1607.
9. راشد، سامح .(2008). سوريا وإسرائيل .. التفاوض لأهداف أخرى، **السياسة الدولية**، العدد174، أكتوبر، المجلد 43، ص 171.
10. راشد، سامح .(2006). إيران وسوريا .. التحالف "حول" لبنان، **السياسة الدولية**، العدد 166، أكتوبر، المجلد 41، ص، ص 136-137.
11. الزعبي، خيام محمد .(2009). المغزى من تعيين سفير أمريكي في دمشق، **الحوار المتمدن**، 7/2، العدد2695.
12. زيادة، رضوان .(2006). العلاقات السورية - اللبنانية.. بين الماضي والحاضر، **السياسة الدولية**، العدد 164، أبريل، المجلد 41، ص، ص 166-167.
13. سالم، سيدي أحمد بن أحمد .(2005). **أمريكا وعلاقة سوريا مع التنظيمات الفلسطينية**، 3/25، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net.
14. شامي، فؤاد .(2004). إسرائيل ودورها في الإستراتيجية الأمريكية، **صحيفة 26 سبتمبر**، 12/12، العدد 1135.
15. الشوفي، منذر .(2003). تقرير سنوي: العلاقات السورية – الأمريكية، **صحيفة الشعب**، 12/4، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.peopledaily.com
16. **صحيفة الخليج الإماراتية**.(2010). محادثات سورية أمريكية "مثمرة" حول مكافحة الإرهاب 19 /2.

17. **صحيفة النهار اللبنانية** .(2003).21/حزيران.
18. **صوت العروبة** .(2005). قانون محاسبة سوريا: بين ضغوط أمريكية ومناورات سورية، 12/24، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.arabvoice.com.
19. عبد الجواد، جمال .(2005). المأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان، **كراسات إستراتيجية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 152، ص، ص 4-5.
20. عبد الودود، رضا .(2005). مستقبل سوريا في ظل الضغوط الأمريكية، **الإسلام اليوم**، 10/6، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.Islamtoday.net.
21. العربي، ميناء.(2010). فيلتمان: الفجوة بيننا وبين سورية ستبقى واسعة حول الكثير من القضايا، **جريدة الشرق الأوسط**، 22/أبريل، العدد 11468.
22. عرفة، محمد جمال .(2005). "البعث السوري" ... مزيدا من "التقوقع" والإنصياع للضغوط، **إسلام أون لاين**، 14/يونيو، متوفر عبر الموقع الالكتروني www.islamonline.
23. عبيدات، راسم.(2010). أزمة الصواريخ والتعديل في ميزان القوى، **الحوار المتمدن**، 4/18 ، العدد 2979.
24. غليون، برهان.(2005). "لن تخرج سوريا من الورطة الكبيرة الراهنة إلا بتحمل كل فرد مسؤوليته وقيامه بما يمليه واجبه، **الحرة**، 27/أكتوبر،ص1.
25. قبلان، مروان .(2010). هل **العراق عامل محفز لتقارب الولايات المتحدة مع سوريا؟**، 28/أبريل/نيسان، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.common.groundnews.org.
26. **قناة الجزيرة** .(2009). الموقف الأمريكي وحقيقة إقتناء سوريا لأسلحة دمار شاملة، 3/25، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net.
27. **قناة العربية** .(2009). نجاح دبلوماسي ودور إقليمي فاعل لسوريا، 12/25، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.Alarabiya.net.
28. **قناة المنار** .(2009)، سوريا تخلصت من محاولات عزلها وفعلت دبلوماسيتها في العام 2009، 11/3، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.almanar.net.
29. كيلاني، عمر .(1994). العلاقات السورية – الأمريكية تفاهم جديد لدور دمشق، **شؤون الأوسط**، العدد 29/مايو، ص، ص 9 -10.
30. كيوان، مأمون.(2008). العقوبات الأمريكية على سوريا.. التكلفة والجدوى، **صحيفة الخليج الإماراتية**، 22/مايو.

31. مرسي، مصطفى عبد العزيز .(2005). "العلاقات العراقية – السورية .. نحو مزيد من التأزم"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 162، أكتوبر، ص 88.
32. **محطة بي بي سي** .(2008). الأمم المتحدة تحقق في الإتهامات الأمريكية لسورية، 25/أبريل، متوفر عبر الموقع الإلكتروني newsbbc.com.uk/h./Arabic/middle-east.news.
33. **المرصد السوري لحقوق الإنسان**.(2009).علاقة سوريا وأمريكا بين المصالح والمعوقات، 8/23، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.syrishr.com.
34. **مركز أبحاث المستقبل** .(2005). الهجمة الأمريكية على الشرق الأوسط، 5/نوفمبر، متوفر عبر الموقع الإلكتروني Info.info/Arabic/book/2005/middle-east.htm.
35. **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**.(2010). محاولات الإستقطاب الأمريكي – الإيراني لسورية: الأبعاد والتوقعات، 23/آذار، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.psp.org.lb/default .
36. **موقع وزارة الخارجية الأمريكية** .(2002).تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية، بتاريخ 23/ أيلول.
37. **منتديات طريق سورية** .(2010). المعلم: نأسف لتورط الخارجية الأمريكية بتبني مزاعم إسرائيل حول صواريخ سكود،4/21، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.syriapath.com.
38. هيرنيبوش، ريموند أ. .(2004). **"سورية بعد حرب العراق: بين الإصلاح الداخلي وهجوم المحافظين الجدد"**، معهد الشرق الألماني- هامبورغ، 14/آذار، ص 2
39. **وكالة الأسوشيد برس .**(2003). 7/ تشرين الأول.

المراجع باللغة الانجليزية:

1. Adeel I. Dawisha, Syria and Lebanese crisis (London: machillillan press,1980), p.120
2. Goodarzi, jubin, The pragmatic Entente: Syrian-Iranian Relations 1979-1989; Washington, Dc. 1/February/1990.
3. John Schiff, Dealing With Syria, Foreign Policy. No 55, Summer 1984
4. Journal of Syria: weekly Edition, march 31, 2003

5. Michael young, All eyes turn to Syria, international Herald Tribune, Thursday, February,2005
6. moshe ma'os, and Arner yanir The Emergence of modern Syria, in (Syria under Assad), London: Groom Helm, 1986, p.9.
7. Seymour Hersh, "The Syrian Bet", The Newyork Times, February 2004.
8. The foreign Relation of the united states, Near East And North Africa, 1950, vol.v, p. 1203.
9. U.S. middle east policy and the middle east, in, Syrian occupation of Lebanon, intelligence Bulletine, march, 2005
10. Waild safi,"Une nouveller renaissance est-elle possible", in confluences mediterrance, numero56, hiver 2005-2006, p. 45.

الهوامش:

(1) The foreign Relation of the united states, Near East And North Africa, vol v, p. 1203.

(2) كيلاني، العلاقات السورية – الأمريكية تفاهم جديد لدور دمشق، شؤون الأوسط، العـــدد 29/مـــايو، ص، ص 9 –10.

(3) Adeel I. Dawisha, Syria and Lebanese crisis (London: machillillan press), p.126

(4) moshe ma'os, and Arner yanir The Emergence of modern Syria, in (Syria under Assad) London: Groom Helm, p.9

(5) John Schiff, Dealing With Syria, Foreign Policy. No 55, Summer

(6) عبد الجواد، المأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 152، ص، ص 4–5.

(7) تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية، 23/ أيلول.

(8) هيرنيبوش، "سورية بعد حرب العراق: بين الإصلاح الداخلي وهجوم المحـــافظين الجـــدد"، معهـــد الشرق الألماني– هامبورغ، 14/آذار، ص 2.

(9) Journal of Syria: weekly Edition, march 31

(10) مرسي، "العلاقات العراقية – السورية .. نحو مزيد من التأزم"، مجلة السياسة الدولية، عــدد 162، أكتوبر، ص 88.

(11) الشوفي، تقرير سنوي: العلاقات السورية – الأمريكية، صحيفة الشعب، 12/4.

(12) الزعبي، المغزى من تعيين سفير أمريكي في دمشق، الحوار المتمدن، 7/2، العدد2695.

(13) شامي، إسرائيل ودورها في الإستراتيجية الأمريكية، صحيفة 26 سبتمبر، 12/12، العدد 1135.

(14) الزعبي، مرجع سابق.

(15) صحيفة ديلي ستار، 6/ تشرين الأول.

(16) وكالة الأسوشيد برس، 7/ تشرين الأول.

(17) المرجع السابق.

(18) راشد، سوريا وإسرائيل .. التفاوض لأهداف أخرى، السياسة الدولية، العدد174، أكتوبر، المجلد 43، ص 171.

(19) Waild safi,"Une nouveller renaissance est-elle possible", in confluences mediterrance, numero56, hiver, p. 45.

(20) صوت العروبة، قانون محاسبة سوريا: بين ضغوط أمريكية ومناورات سوريه، 12/24.

(21) محطة بي بي سي، الأمم المتحدة تحقق في الإتهامات الأمريكية لسورية، 25/أبريل.

(22) صحيفة النهار اللبنانية، 21/حزيران.

(23) Michael young, All eyes turn to Syria, international Herald Tribune. Thursday, February,

(24) U.S. middle east policy and the middle east, in, Syrian occupation of Lebanon, intelligence Bulletine, march

(25) صوت العروبة، مرجع سابق.

(26) المرجع السابق.

(27) أبو طالب، سوريا وتداعيات احتلال العراق: التماسك الداخلي لمواجهة التهديدات الخارجية، السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر، المجلد 38، ص، ص 119–120.

(28) Seymour Hersh, "The Syrian Bet", The Newyork Times, February

(29) أخبار الشرق اللندنية، "كولن باول يخبر سورية .. ودمشق تختار صف الشعب العراقي"، 1/نيسان، ص1.

(30) سالم، أمريكا وعلاقة سوريا مع التنظيمات الفلسطينية، 3/25.

(31) المرجع السابق.

(32) قناة الجزيرة، الموقف الأمريكي وحقيقة إقتناء سوريا لأسلحة دمار شاملة، 3/25.

(33) أخبار الشرق اللندنية، مرجع سابق، ص1.

(34) زيادة، العلاقات السورية – اللبنانية.. بين الماضي والحاضر، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل، المجلد 41، ص، ص 166–167.

(35) غليون، "لن تخرج سوريا من الورطة الكبيرة الراهنة إلا بتحمل كل فرد مسؤوليته وقيامه بما يمليه واجبه، الحرة، 27/أكتوبر، ص1.

(36) عبد الودود، مستقبل سوريا في ظل الضغوط الأمريكية، الإسلام اليوم، 10/6.

(37) مركز أبحاث المستقبل، الهجمة الأمريكية على الشرق الأوسط، 5/نوفمبر.

(38) التقرير الإستراتيجي العربي "الشرق الأوسط في إستراتيجية إدارة جورج بوش"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام / القاهرة، ص 22.

(39) جاسم، سوريا وإسرائيل: زواج بالإكراه لتحالفات جديدة، شبكة النبأ المعلوماتية، 10/12.

(40) Goodarzi, jubin, The pragmatic Entente: Syrian-Iranian Relations 1979-1989; Washington, Dc. 1/February

(41) راشد، إيران وسوريا .. التحالف "حول" لبنان، السياسة الدولية، العدد 166، أكتوبر، المجلد 41، ص 136.

(42) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، محاولات الإستقطاب الأمريكي – الإيراني لسورية: الأبعاد والتوقعات، 23/آذار.

(43) المرجع السابق.

(44) أبو الفضل، عراقيل أمريكية على طريق المفاوضات السورية – الإسرائيلية، صحيفة الخليج الإماراتية، 8 مايو.

(45) قبلان، هل العراق عامل محفز لتقارب الولايات المتحدة مع سوريا؟، 28/أبريل/نيسان.

(46) أبو طالب، مرجع سابق، ص122.

(47) أبو الفضل، مرجع سابق.

(48) راشد، إيران وسوريا .. التحالف "حول" لبنان، مرجع سابق،ص 136.

(49) راشد، المرجع السابق، ص 136.

(50) راشد، سوريا وإسرائيل .. التفاوض لأهداف أخرى، مرجع سابق، ص 172.

(51) أبو الفضل، مرجع سابق.

(52) عرفة، "البعث السوري" ... مزيدا من "التقوقع" والإنصياع للضغوط، إسلام أون لاين، 14/يونيو.

(53) أبو طالب، مرجع سابق، ص119.

(54) المرصد السوري لحقوق الإنسان، علاقة سوريا وأمريكا بين المصالح والمعوقات، 8/23.

(55) المرجع السابق.

(56) صحيفة الخليج الإماراتية، محادثات سورية أمريكية "مثمرة" حول مكافحة الإرهاب 19 /2.

(57) قبلان، مرجع سابق.

(58) قناة المنار، سوريا تخلصت من محاولات عزلها وفعلت دبلوماسيتها في العام 2009، 11/3.

(59) قناة العربية، نجاح دبلوماسي ودور إقليمي فاعل لسوريا، 12/25.
(60) المرجع السابق.
(61) المرصد السوري لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.
(62) المرجع السابق.
(63) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مرجع سابق.
(64) البيومي، الهيمنة الأمريكية مرتبكة ومنهمكة في الشرق الأوسط، 2/مارس.
(65) المرجع السابق.
(66) عبيدات، أزمة الصواريخ والتعديل في ميزان القوى، الحوار المتمدن، 4/18، العدد 2979.
(67) قناة العربية، مرجع سابق.
(68) جريدة الوطن، إتهام دمشق بدعم منظمات "إرهابية" وتهديد الأمن القومي للولايات المتحدة، أوباما يمدد العقوبات الأمريكية على سوريا لعام،5/مايو، العدد 1607.
(69) جريدة الشعب، كلينتون تدافع عن التوصل مع سوريا رغم مشكلة صواريخ سكود، 4/22.
(70) المرجع السابق.
(71) العربي، ميناء، فيلتمان: الفجوة بيننا وبين سورية تبقى واسعة حول الكثير من القضايا، جريدة الشرق الأوسط، 22/أبريل، العدد 11468.
(72) منتديات طريق سورية، المعلم: نأسف لتورط الخارجية الأمريكية بتبني مزاعم إسرائيل حول صواريخ سكود،4/21.
(73) المرجع السابق.
(74) صوت العروبة، مرجع سابق.
(75) كيوان، مأمون، العقوبات الأمريكية على سوريا.. التكلفة والجدوى، صحيفة الخليج الإماراتية، 22/مايو.
(76) راشد، سوريا وإسرائيل .. التفاوض لأهداف أخرى، مرجع سابق، ص 171.
(77) أبو الفضل، مرجع سابق.
(78) قبلان، مرجع سابق.
(79) أبو طالب، مرجع سابق، ص120.
(80) عرفة، مرجع سابق.
(81) راشد، سوريا وإسرائيل .. التفاوض لأهداف أخرى، مرجع سابق، ص 172.
(82) المرصد السوري لحقوق الإنسان، مرجع سابق.
(83) عبيدات، مرجع سابق.
(84) قناة العربية، مرجع سابق.
(85) جريدة الوطن، مرجع سابق.

(86) مركز أبحاث المستقبل، الهجمة الأمريكية على الشرق الأوسط، 5/نوفمبر.